



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية

وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان

دور الافصاح عن التدفقات النقدية لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم
المالية

دراسة عينة لبعض المؤسسات المعلوماتية بولاية سعيدة

تحت إشراف الأستاذ:

محمودي قادة مختار

من إعداد الطلبة:

شفوفوي أسامة

محصر سيهام

نوقشت وأجيزت هذه المذكرة بتاريخ: 2023/06/20

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ. د. محتيق الشيخ..... رئيسا

أ. د. محمودي قادة مختار..... مشرفا

أ. د. محمود العونوي..... مناقشا

السنة الجامعية:

2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر

نشكر الله عز وجل على توفيقه لنا بإتمام موضوعنا
ثم نشكر الاستاذ المشرف الأستاذ الدكتور محمودي مختار
على توجيهاته القيمة والملازمة لنا طيلة اعدادنا هذا البحث
نشكر كل المحاسبين المستجوبين الذين ساعدونا في جمع بياناتنا
واكمال دراستنا المتعلقة ببحثنا
كما نشكر كل من قدم لنا يد المساعدة في انجاز عملنا المتواضع
من قريب ومن بعيد
وفي الأخير نشكر كل الطاقم الاداري والفني بجامعة الدكتور مولاي
الطاهر
وخاصة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى:

من قال في شأنهما الله عز وجل

وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا

إلى روح أبي الغالي وإلى أمي أطال الله في عمرها ، و اللذان بذلا كل ما في

وسعهم لإرضائي وبلوغ مبتغاي.

إلى إخوتي الذين كانوا ولا زالوا عزة و معزة وسندي في الحياة فلهم مني

كل الحب والتقدير والشكر لما صبروه معي لإنجاز هذا العمل.

إلى جميع أصدقائي ومعارفي الذين أحبهم و أحترمهم

إلى من مد لي يد العون والسند في في طيلة إعداد هذا البحث الأستاذ

محمودي مخطار.

إلى جميع زملاء الدراسة 2023/2022 محاسبة وتدقيق

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهمية ودور الإفصاح عن التدفقات النقدية في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية ، وذلك من خلال دراسة كل متغير على حدا في الجانب النظري ، إثبات ذلك كان عن طريق تقسيم اسبيان على مجموعة من الفئات تناولت الدراسة الإفصاح المحاسبي بشكل عام ، والإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية بشكل خاص ، وكيفية إعدادها لأنها عبارة عن كشف أو بيان يعرض مصادر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ، كما أنها توفر معلومات لمستخدمي القوائم المالية حول التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها من أجل الوقوف على الوضعية المالية للمؤسسة وذلك باستخدام برنامج (SPSS V 26.0)

وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك أهمية لهذه القائمة المفصح عنها في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية من وجهة نظر المؤسسة وهذا ما يؤكد الأثر ذو الدلالة الإحصائية الموجود بين الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وتلبية احتياجات مستخدميها ولكن هذا الأثر مرتبط بضرورة وجود خاصية في المعلومة المحاسبية المفصح عنها والمتمثلة في (الملائمة، الكفاية ،التوقيت المناسب، قابلية للمقارنة والفهم)

الكلمات المفتاحية : الإفصاح المالي، الإفصاح المحاسبي ، التدفقات النقدية ، الأطراف المستخدمة، المعلومة المحاسبية

Abstract:

This study aims to know the importance and role of the disclosure of cash flows in meeting the needs of users

The financial statements, by studying each variable separately in the theoretical aspect, to prove that it was about

By dividing the survey into a group of categories, the study dealt with accounting disclosure in general, and disclosure

About the statement of cash flows in particular, and how to prepare it because it is a statement or statement showing sources

cash inflows and outflows, and they also provide information to users of financial statements about changes

obtained in cash and its equivalent in order to determine the financial position of the institution, By using a program (SPSS V 26.0)

The study concluded that there is an importance to this disclosed list in meeting the needs of the users of the financial statements from the point of view of the institution, and this confirms the statistically significant effect that exists between disclosing the statement of cash flows and meeting the needs of its users, but this effect is related to the need for a feature in the accounting information disclosed, consisting of (appropriateness, adequacy, appropriate timing, comparability and understanding)

Keywords:

Disclosure financière, Disclosure comptable, cash flows, used parties, accounting information

فهرس المحتويات:

أ	مقدمة عامة
1	الفصل الأول: الجوانب النظرية للدراسة
1	تمهيد الفصل:
1	المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي
2	المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي و أنواعه
8	المطلب الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي
10	المطلب الثالث: أساليب ومقومات الإفصاح المحاسبي
12	المطلب الرابع: أهداف الإفصاح المحاسبي وأهميته
15	خلاصة
16	المبحث الثاني: ماهية قائمة التدفقات النقدية
16	المطلب الأول: نشأة و مفهوم قائمة التدفقات النقدية و مكوناتها
21	المطلب الثاني: أهمية و أهداف قائمة التدفقات النقدية
24	المطلب الثالث: مصادر و خطوات وطرق إعداد قائمة التدفقات النقدية
30	خلاصة:
30	المبحث الثالث: احتياجات مستخدمي القوائم المالية للمعلومة المحاسبية و خصائصها
30	المطلب الأول: إحتياجات الأطراف الخارجية من المعلومات المحاسبية
33	المطلب الثاني: إحتياجات الأطراف الداخلية من المعلومات المحاسبية
34	المطلب الثالث: تعريف المعلومة المحاسبية وخصائصها
38	الفصل الثاني: الدراسات السابقة
38	المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة
38	المطلب الأول: دراسات خاصة بالإفصاح المحاسبي
40	المطلب الثاني: دراسات خاصة بالتدفقات النقدية
41	المطلب الثالث: دراسات باللغة الأجنبية
42	المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة
42	المطلب الأول: مناقشة الدراسات الخاصة بالإفصاح المحاسبي
44	المطلب الثاني: مناقشة الدراسات الخاصة بالتدفقات النقدية
46	المطلب الثالث: مناقشة الدراسات باللغة الأجنبية
49	الفصل الثالث: دراسة حالة حول بعض المحاسبين
49	المبحث الأول: دراسة حالة لبعض المحاسبين لبعض مؤسسات ولاية سعيدة
49	المطلب الأول: مجتمع الدراسة

49	المطلب الثاني: عينة الدراسة.....
49	المطلب الثالث: أداة الدراسة.....
50	المبحث الثاني: وصف وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية:.....
50	المطلب الأول: وصف وتحليل الاستبيان.....
51	الفرع الأول: الوصف الاحصائي لعينة الدراسة وفق المتغيرات الشخصية.....
55	الفرع الثاني: حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ:.....

قائمة الجداول:

الجدول (01-01): قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة للفترة من N-1 إلى N	27
الجدول (02-01): قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة للفترة من N-1 إلى N	29
الجدول (02-02) يوضح أوجه التشابه وأوجه الاختلاف مقارنة بالملكرتنا	43
الجدول (1) درجات مقياس ليكرت الخماسي	50
الجدول رقم (2) يبين صنف المحاسبين	51
الجدول رقم (3) يبين الخبرة المهنية	52
الجدول رقم (4) يبين المؤهل المهني	53
الجدول رقم (5) يبين الوظيفة المهنية	54
الجدول (6) يبين نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان	56
الشكل (5) نموذج دراسة دور الإفصاح المحاسبي عن التدفقات النقدية في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية	57
الجدول (6): يبين اتجاهات اجابات الفرع الأول: الملائمة	58
الجدول (7): يبين اتجاهات اجابات الفرع الثاني: الكفاية	59
الجدول (8): يبين اتجاهات اجابات الفرع الثالث: قابلية المقارنة والفهم	60
الجدول (9): يبين اتجاهات اجابات الفرع الرابع: الوقت المناسب	61
الجدول (10): يبين اتجاهات اجابات الفرع الأول: الملائمة	62
جدول (11) يبين اختبار الانحدار الخطي البسيط بين الإفصاح عن التدفقات المالية وتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية	64
الجدول (12) يبين اختبار الارتباط الخطي بين الإفصاح عن التدفقات النقدية والملائمة	66
الجدول (13) يبين اختبار الارتباط الخطي بين الإفصاح عن التدفقات النقدية والكفاية	67
الجدول (14) يبين اختبار الارتباط الخطي بين الإفصاح عن التدفقات النقدية و القابلية للمقارنة والفهم	69
الجدول (15) يبين اختبار الارتباط الخطي بين الإفصاح عن التدفقات النقدية و الوقت المناسب	71

قائمة الأشكال:

- الشكل رقم (1) يبين صنف المحاسبين 51
- الشكل رقم (2) يبين الخبرة المهنية 52
- الشكل رقم (3) يبين المؤهل المهني 53
- الشكل رقم (4) يبين الوظيفة المهنية 54

مقدمة

عامة

إن التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم في ظل ما يعرف بالعولمة الاقتصادية جاءت نتيجة تطور حجم الأنشطة الاقتصادية ، وانفتاح الأسواق المالية الدولية على بعضها البعض، وظهورها كسوق واحدة وهذا ما أدى إلى زيادة الحاجة إلى المعلومات سواء على المستوى المحلي أو الدولي ،نتيجة لذلك كان من الضروري تطوير المعالجات والمفاهيم المحاسبية أيضا بالجزائر استجابة للمتغيرات التي طرأت على بيئة الأعمال واحتياجات مستخدمي القوائم المالية ، لقد تطلب ذلك ضرورة زيادة فعالية آلية الإفصاح المحاسبي، ولهذا تعددت القوائم المالية التي تعد من أجل الإفصاح عن النتائج من جهة ، و زيادة قدرتها في اتخاذ القرارات الرشيدة من جهة أخرى، ومن أهم تلك القوائم المالية نجد قائمة التدفقات النقدية التي توفر مع باقي القوائم المالية معلومات تمكن مستخدميها من تقييم تغيرات صافي الأصول في الهيكل المالي للمؤسسة بما في ذلك درجة توافر السيولة، مما جعل لجنة المعايير المحاسبية الدولية تقوم بإصدار المعيار المحاسبي الدولي السابع بعنوان "قائمة التدفقات النقدية"، حيث تعتبر هذه القائمة كأداة تحليلية وامتدادات لأدوات التحليل المالي المختلف، حيث تبين هذه القائمة التحصيلات و المدفوعات الفعلية التي قامت بها المؤسسة من خلال أهم دورة فيها ، وهي التدفقات المتأتية من أنشطة الإستغلال، إلى جانب أنشطة الإستثمار و التمويل، وتمكن هذه القائمة من تزويد المستخدمين بمعلومات عن المتحصلات النقدية و المدفوعات النقدية لمؤسسة ما خلال الفترة المالية و خياراتها الإستراتيجية .

كما أن مستخدمي القوائم المالية يحتاجون إلى بيانات و معلومات دقيقة و ملائمة ، و تتوافق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها و المقبولة قبولا عاما ، حتى تساعد في اتخاذ قراراتهم الإستثمارية بشكل سليم ، و هذا ما يجب أن تتضمنه القوائم المالية للمؤسسة على العموم ، كما يجب أن تفصح عن المعلومات الهامة و الملائمة بشكل عادل و كامل و كاف ، لأن نظام الإفصاح سيساعد المستخدمين للبيانات المالية من جهة و سيساعد المؤسسة ذاتها من جهة أخرى في حال حاجتها إلى التمويل في الوقت المناسب .

إشكالية الدراسة:

بعد التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم الآن أصبح الإفصاح عن التدفقات النقدية من بين أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الجزائرية في تلبية احتياجات مستخدمي قوائمها المالية وعلى هذا الأساس تبلورت إشكالية الدراسة فيما يلي :

فيما تكمن أهمية و دور الإفصاح عن التدفقات النقدية في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية من منظور المؤسسة؟

ويرتكز هذا السؤال على أسئلة فرعية تتمثل فيما يلي:

- فيما تكمن أهمية قائمة التدفقات النقدية؟

- من هم الأطراف المستخدمة للقوائم المالية و ما إحتياجاتهم من القوائم المالية؟

انطلاقا من الأسئلة الفرعية السابقة يمكننا تحديد الفرضية التالية:

الفرضية الرئيسية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح عن التدفقات النقدية و تلبية إحتياجات مستخدمي القوائم

المالية من منظور المؤسسة.

مبررات اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار موضوع البحث لعدة أسباب أهمها:

- الرغبة والميول الشخصي لتناول مثل هذه المواضيع.

- التعرف على مفهوم الإفصاح المحاسبي وأنواعه وأساليبه المتاحة عن القوائم المالية، مع التركيز على قائمة

التدفقات النقدية ومدى أهميتها بالمؤسسات الجزائرية في تلبية إحتياجات مستخدميها .

- توافق الدراسة مع مجال التخصص.

-إبراز أهمية العمل بقائمة التدفقات النقدية.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- الإلمام بموضوع الإفصاح المحاسبي عن قائمة التدفقات النقدية.

- تبيان أهمية قائمة التدفقات النقدية في واقع العملي للمؤسسات.

- التعرف على قائمة التدفقات النقدية التي أصبح من الضروري تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية وذلك بعد

تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها في السعي منا في تبيان أهمية تطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الجزائرية والاستفادة منها في تحسين فعالية اتخاذ القرارات المناسبة ، و إبراز أثره على التدفقات النقدية في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية التي يتم إصدارها وفقا لما تمليه معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإفصاح. واستنادا لأهمية هذه القائمة في توضيح التدفقات الحقيقية الداخلة و الخارجة للمؤسسة حسب الدورات الثلاث (الاستغلال - الاستثمار - التمويل) ،ولفت انتباه المسيرين إلى الدور الذي تلعبه قائمة التدفقات النقدية داخل المؤسسة.

صعوبة الدراسة:

أثناء قيامنا بهذه البحث واجهتنا بعض الصعوبات والتي لا يخلو منها أي بحث علمي نذكر من بينها :

- تزامن فترة إعداد الدراسة تطبيقية مع فترة إعداد الميزانية بالمؤسسات مما أدى إلى تأخر الرد على بعض الاستجابات المقدمة؛
- لا يزال مفهوم قائمة التدفقات النقدية ومجالات استخداماتها مطروحا لدى بعض المؤسسات المستجوبة؛

المنهج المتبع:

قصد الوصول إلى معرفة دقيقة لعناصر إشكاليتنا و الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده و الإجابة عن الإشكالية المطروحة،استخدمنا كل من المنهج الوصفي و المنهج الاستقرائي والتحليلي، ففي الفصل الأول قمنا باستخدام المنهج الوصفي الموافق للدراسة النظرية و ذلك للإلمام بالجوانب المتعلقة بالإفصاح و التعرف على قائمة التدفقات النقدية و الأطراف المستخدمة للقوائم المالية.

أما بالنسبة للفصل الثاني إعتمدنا المنهج الاستقرائي من خلال الرجوع إلى بعض الدراسات النظرية السابقة من أجل الاستدلال بها و الرجوع إليها و الاستفادة منها .

أما الفصل الثالث الذي يخص الدراسة الميدانية إتبعنا المنهج التحليلي أو ما يعرف بالطرق الإحصائية من خلال جمع المعلومات من الإجابات المطروحة على شكل إستبانة، لأنه الأنسب للوصول إلى نتائج دراستنا.

هيكل الدراسة:

سعيا منا و للإجابة عن إشكالية الدراسة و اختبار الفرضيات و الإحاطة بجميع جوانب الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول متكاملة و هي كالآتي:

الفصل الأول: الجوانب النظرية للدراسة

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

الفصل الأول

الجوانب النظرية للدراسة

الفصل الأول: الجوانب النظرية للدراسة

تمهيد:

يعتبر الإفصاح الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها في إعداد و نشر القوائم المالية بشكل ملائم و موثوق فيه، بحيث تعددت القوائم المالية مع كبر المؤسسات و الشركات و لهذا أصبح الإفصاح يلقي إهتماما كبيرا على مستوى المؤسسات الخاصة و العامة، كما أن إحدى هذه القوائم ألا و هي قائمة التدفقات النقدية تلعب دورا مهما في التنبؤ بالتعثر و الفشل المالي و تحكم أيضا على سيولة المؤسسة بصدق، من خلال تحليلها للأنشطة التشغيلية و الإستثمارية و التمويلية، لهذا يلجأ لها مستخدموا القوائم المالية من أجل تلبية إحتياجاتهم بالرغم من تباينها.

و إرتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي كالتالي:

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

المبحث الثاني: ماهية قائمة التدفقات النقدية

المبحث الثالث: إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومة المحاسبية و خصائصها.

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي من الأمور الأساسية في المؤسسة الاقتصادية و الذي أصبح يشهد في وقتنا الحالي اهتماما كبيرا من قبل مستخدمي القوائم المالية، لأنه يساعدهم في اتخاذ القرارات و معرفة وضعية المؤسسة، كما أن الإفصاح عن المعلومات الموجودة بالقوائم المالية بصدق ووضوح يزيد من جودة المعلومة المحاسبية، وعليه سنحاول تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب ففي المطلب الأول: سنتطرق إلى ماهية الإفصاح المحاسبي، و أنواعه ، أما المطلب الثاني سنتطرق إلى متطلبات الإفصاح المحاسبي، أما المطلب الثالث يتكلم عن أساسيات و مقومات الإفصاح المحاسبي ، و كمبحث رابع أهداف و أهمية الإفصاح المحاسبي ¹.

¹ خليل محمد أحمد، أثر الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية في الأردن على قرارات المستثمر في بورصة عمان رسالة ماجستير في المحاسبة 2002م ص25

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي و أنواعه

إن إهتمام المؤسسة باحتياجات مستخدمي قوائمها المالية أدى بها للإفصاح الأمثل لهته القوائم ، و لهذا أصبح هذا الأخير من أهم المواضيع التي تشغل بال المسيرين داخل المؤسسة، و لهذا سنقوم بالتعرف عليه و على أنواعه.

أولاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي:

أ- الخلفية الإصطلاحية لمصطلح الإفصاح :

يعرف الإفصاح بشكل عام على أنه "بث المعارف من مصدر إنتاجها إلى الجهة التي تستخدمها وتستفيد منها فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها" ، وبأنه العملية المنهجية الخاصة بتوفير المعلومات وجعل قرارات السياسة معلومة من خلال النشر في التوقيت المناسب .

ويعرف ايضا بأنه عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته ويصف الإفصاح إلى:¹

- الإفصاح مناسب ويمثل الحد الأدنى من الإفصاح الواجب توافره في التقارير المالية.
- الإفصاح عادل ويرتبط بالنواحي الاقتصادية والأخلاقية والأدبية.
- الإفصاح كافي وهو الحد الأدنى من المعلومات التي يزود بها جميع الفئات لجعل قراراتهم رشيدة.
- الإفصاح تام ويرتبط بنشر جميع المعلومات الملائمة لمستخدمي التقارير المالية بصورة عادلة ، كما عرف بأنه تقديم للمعلومات والبيانات للمستخدمين بشكل معنوي صحيح وملائم لمساعدتهم على إتخاذ القرارات كذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين في آن واحد.
- يلعب معيار الإفصاح دوراً هاماً ومركزياً سواء في نظرية المحاسبة، أو في الممارسات المحاسبية، وقد تكرست أهمية هذا المفهوم بعدما لقيه من اهتمام كبير من عدة جهات منها :

- ✓ الجمعيات المهنية المحاسبية .
- ✓ إدارات البورصة العالمية.
- ✓ المستخدمون للتقارير والقوائم المالية .

¹ حجاوي،طلال محمود علي؛آل فتح الله؛م محمد.الشفافية في الافصاح عن المعلومات المحاسبية(ط1).عمان.دار الأيام للنشر والتوزيع ص 144

من الضروري أن تتم مناقشة طبيعة الإفصاح ضمن إطار الأهداف المحاسبية المالية، والتي تركز في النهاية على توفير المعلومات الملائمة للفئات التي تعتمد على البيانات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة. تُعد المؤسسة مصدر هذه البيانات

ب- تعريف الإفصاح محاسبيا:

يُعرف التقرير المالي الموجه إلى عامة المستخدمين على أنه عملية تصميم وإعداد القوائم المالية بطريقة تعكس بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت على الشركة خلال الفترة المحددة. يجب أن تحتوي هذه القوائم المالية على معلومات كافية لجعلها مفيدة للمستخدمين¹

يُعرف أيضًا أن التقارير المحاسبية توفر معلومات كافية للمستخدمين دون أن تسبب أي إرباك لقارئ القوائم، وتقدم المعلومات المالية بطريقة منطقية. يجب أن يتم التركيز على الإفصاح عن البنود غير العادية سواء في صورة ظاهرة في القوائم المالية نفسها أو في رأي المراجع أو في الملاحظات المرفقة بالقوائم²

كما عرف أيضا على أنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية في الوقت المناسب ، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وكافية وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة.³

من خلال التعاريف السابقة، يمكن استنتاج أن الإفصاح المحاسبي هو وسيلة اتصال تربط الوحدة الاقتصادية بالعالم الخارجي. يركز الإفصاح المحاسبي على نقل المعلومات المحاسبية للمستفيدين بهدف توضيح حقيقة الوضع المالي للمؤسسة بدقة، دون أي تضليل، مما يتيح للأشخاص الاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ قراراتهم. كما يرتبط مستوى الإفصاح المحاسبي بتقليل حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر جميع المعلومات الاقتصادية ذات الصلة بالمشروع، سواء كانت معلومات كمية أو غيرها، والتي تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم.

¹ خليل محمد أحمد، مرجع سابق ص25

² جودي محمد رمزي اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات ، الملتقى الوطني حول : حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر ، يومي 07/06/2012، ص14

³ محمد رمزي جودي، ص07

ثانيا : نشوء الإفصاح وتطوره :

لقد حظي الإفصاح بالاهتمام الكبير بسبب دوره الرئيسي في توجيه القرارات من خلال تقديم المعلومات المالية الملائمة لاحتياجات المستخدمين. يعزى ذلك إلى فصل إدارة المشاريع الاقتصادية عن ملكيتها، وظهور الشركات المساهمة وانتشارها وتعدد الأطراف المستفيدة من المشروع، وخاصة زيادة أعداد المساهمين ورجال الأعمال وتفويضهم للإدارة بإدارة المشروع لصالحهم. لقد لعب التطور التاريخي للمحاسبة دورًا كبيرًا في تطوير المبادئ المحاسبية، بما في ذلك مبدأ الإفصاح. شهد الإفصاح تطورات عديدة منذ بدايته، تأثرت بها عالم الأعمال. يمكن تلخيص هذه التطورات كما يلي ¹ :

- الإكتفاء بالميزانية :

فترة طويلة، اعتبرت الميزانية في المحاسبة وسيلة للكشف عن الحالة المالية للمؤسسة. تلخص الميزانية حالة المؤسسة المالية في فترة زمنية محددة، عادةً في نهاية السنة، حيث تبين ممتلكاتها والتزاماتها. وبالتالي، كانت تُعدُّ الصورة العامة الأنسب للإفصاح لأصحاب المؤسسة والدائنين والأطراف المهتمة المختلفة لاتخاذ قراراته ².

إلا أنه لم يكن هناك شكل موحد للميزانية ولا للممارسات المحاسبية بصفة عامة، فكل مؤسسة تفصح بالشكل الذي تراه مناسباً، وكان المحاسب مضطر إلى تنفيذ إملاءات الإدارة في الإفصاح طالما أنه لا توجد هناك مبادئ محاسبية؛ وكونه موظفاً لديها، إضافة إلى ذلك، فإن المساهمين أو غيرهم من الأطراف المستخدمة المهتمة لا يمكنهم الاطلاع مباشرة على الدفاتر والوثائق وسجلات المحاسبة للحكم على صحة الميزانية لأسباب عدة أهمها عدم توافر المعرفة الفنية لهؤلاء المساهمين أو غيرهم من الأطراف؛ عدم توافر الزمن الكافي لهذه المهمة؛ كثرة عدد المساهمين وتوزعهم في مناطق بعيدة جغرافياً عن مقر المؤسسة مما يقف دون الاطلاع المباشر على الوثائق المحاسبية؛ وفي الأخير فإن القوانين السائدة آنذاك لا تسمح للجميع بمراجعة الحسابات العائدة للمؤسسة، ومن أجل تصحيح الوضع تم اللجوء إلى مدقق الحسابات الخارجي ³.

ب - اللجوء إلى المدقق الخارجي :

توجد قوانين تجارية تسمح وتشترط مراجعة وتدقيق حسابات المؤسسة من قبل مدقق خارجي للتحقق من صحة القوائم المالية المنشورة، بما في ذلك الميزانية. يتم ذلك لحماية المصلحة العامة وضمان مصداقية الإفصاح

¹ القاضي، حسين؛ الريشاني، سمير معذّي . موسوعة المعايير المحاسبية الدولية . معايير إعداد التقارير الآلية - عرض البيانات الآلية (ط5). عمان . دار الثقافة والنشر والتوزيع ص22-34

² إسكندر مصيص ، التقارير المالية والقرار الإستثماري ، عمان: مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد (52) 1994م ص12-15

³ حجاوي، طلال محمود علي؛ آل فتح الله؛ م محمد. مرجع سابق ص 144-147

المحاسبي للأطراف المهمة. كانت إنجلترا من الدول الرائدة في تنظيم مهنة التدقيق، وقد تطورت معها مهنة التدقيق مع تطور الأعمال والمحاسبة. تهدف هذه التطورات إلى تعزيز مصداقية الإفصاح المحاسب .

ت - آثار الأزمات الاقتصادية والمالية :

تأثرت السوق المالية بشكل متوالي منذ أزمة عام 1929 بالأزمات الاقتصادية والمالية، حيث تعرضت أسهم وسندات شركات المساهمة للتأثيرات السلبية. في مواجهة خطر الإفلاس، يلجأ غالباً الإدارة إلى التضليل من خلال تبني سياسات محاسبية تزيد من الأرباح المسجلة بطرق غير واقعية وتزيد من قيمة الأصول بشكل مبالغ فيه. عادةً ما يلجأ المساهمون أو المقرضون الذين يتأثرون بهذه المعلومات المضللة إلى القضاء لحماية حقوقهم. تصدر الأحكام القضائية ضد الإدارة أو المحاسب أو المدقق لحماية المجتمع المالي من الاحتيال. ونتيجة لهذه الوضعية، انبثقت مبادئ المحاسبة التي تلزم الإدارة والمحاسب والمدقق بالالتزام بها، وقامت المنظمات المهنية بدور رائد في وضع هذه المبادئ¹.

ث - تزايد دور المنظمات المهنية:

مع ظهور الإفصاح وتعيين شركات المساهمة لمدققين خارجيين لضمان موثوقية القوائم المالية المفصح عنها، زاد عدد المحاسبين والمدققين وبدأوا في تشكيل منظمات مهنية لتطوير مهاراتهم المهنية والدفاع عن حقوقهم. توحدت هذه المنظمات الصغيرة فيما بعد لتشكيل منظمات أكبر وأقوى تلعب دوراً مهماً في التوجيه المحاسبي ورفع مستوى الإفصاح والوعي المحاسبي لدى المجتمع المالي. وبفضل تأثيرها، أصبحت هذه المنظمات قوة مؤثرة تفرض وجودها على الدولة والمجتمع المالي، وتعزز التزام الشركات بمعايير المحاسبة والإفصاح، ومحاولة توحيد الممارسات المحاسبية الجارية، ووضع قواعد وضوابط للسلوك المهني مما ساعد بعد ذلك في ظهور معايير المحاسبة ومعايير التدقيق .

ج - اتساع نطاق الأطراف المهمة:

توسعت وتتوعدت الأطراف المهمة بالمؤسسة وزاد عددها، مما أدى إلى تطور كبير في مجال الإفصاح. ظهرت أشكال جديدة من الإفصاح التي لم تكن مألوفة في السابق، مثل الإفصاح الاجتماعي والإفصاح البيئي، وذلك نتيجة لتطور القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، دخلت أطراف

¹ عامر محمد علي الرطام ، متطلبات الإفصاح عن ربحية السهم وتأثيرها على المستثمرين ،مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة – جامعة عين الشمس ، العدد الثاني ، 2009م ، ص411

جديدة إلى ساحة الاهتمام، مثل المجتمع المدني والجماعات الضاغطة مثل جمعيات المستهلكين والنقابات العمالية وجمعيات أرباب العمل وصناديق الحماية الاجتماعية والتقاعد. هذه العوامل المشار إليها ساهمت في تطوير مجال الإفصاح وتعزيزه، وفتحت المجال لمزيد من الشفافية والمساءلة في العلاقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة المختلفين.

كل هذه العوامل السابقة الذكر ساعدت في ظهور الإفصاح وتطوره حتى وصل إلى ما هو عليه الآن متنوع، ولا يزال العمل متواصلاً من أجل ترقية الإفصاح المحاسبي المالي حتى يؤدي دور اتجاه المستخدمين والأطراف المهتمة، وذلك على الرغم من تعدد الأهداف وتباين مناهج تحقيق ذلك، مما تسبب في ظهور أنواع عديدة من الإفصاح.

ثالثاً: أنواع الإفصاح المحاسبي:

إن للإفصاح المحاسبي عدة أنواع و سنذكر منها الإفصاح حسب كمية المعلومات و الإفصاح حسب طبيعة المستثمر،

و الإفصاح حسب درجة الالتزام و هي كما يلي:

أ- الإفصاح حسب كمية المعلومات:

1. الإفصاح الكامل (الشامل):

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية ، وأهمية تغطيتها لأي معلومة ذات تأثير محسوس على قرارات مستخدم تلك التقارير¹ ، أي أن المعلومات المحاسبية الظاهرة بالتقارير المالية يمكن أن تجيب على أي تساؤل من جانب مستخدميها ، والإفصاح الشامل هنا لا يعني عرض كافة التفاصيل من الأحداث ، وعمليات ، وظروف واجهتها المؤسسة دون تمييز² ؛ ذلك أن عملية إنتاج المعلومة وتوصيلها مكلفة من ناحية ، ومن ناحية أخرى كثرة التفاصيل غير المهمة تخفض من القدرة على الاستيعاب، حيث توفر المعلومات قد يكون مفيداً لبعض المستخدمين ، وقد يصعب من عملية البحث عن المعلومة المفيدة لبعض المستخدمين الآخرين في ظل توفر هذا الكم من المعلومة المالية³

2. الإفصاح العادل:

إن هذا النوع من الإفصاح ينطوي على هدف أخلاقي، وذلك بتطبيق معاملة متساوية لجميع المستخدمين المحتملين للقوائم المالية؛ أي تزويدهم بنفس الكمية من المعلومات، وفي وقت واحد ، من خلال الاهتمام المتوازن باحتياجات جميع الأطراف المعنية⁴.

رضوان حلوة حنان ، نموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير ، ط2 دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2006 ص 73¹
خالد الخطيب ، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية ، مجلة جامعة دمشق ، 2002 ، المجلد الثامن ، العدد الثاني ص 145²

³ الشيرازي ، عباس مهدي . (1990) . نظرية المحاسبة . الكويت . الطبعة الأولى ص 322

⁴ مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي-العدد السادس-المجلد الأول) ص 88

3. الإفصاح الكافي:

يعني الحد الأدنى من مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بطريقة لا تكون فيها القوائم المالية مضللة ؛ أي يجب عدم حذف أو كتمان أو إخفاء أي معلومة جوهرية ، كما أن مفهوم الحد الأدنى هنا غير محدد بشكل دقيق إذا يختلف حسب الاحتياجات و المصالح

4. الإفصاح التفاضلي:

في القوائم المالية، يتم التركيز على تبيان الفروق أو التغيرات الجوهرية بين البنود في الفترات المقارنة لتوضيح التطورات الرئيسية وتحديد الاتجاه العام لهذه التغيرات. ويعتقد أن هذا النوع من الإفصاح يخدم المستثمرين الذين لديهم فهم واستيعاب أقل من المستثمرين العاديين، ومع ذلك، لا يزال هذا النوع من الإفصاح محل جدل وغير مقبول عمومًا. يجب أن نلاحظ أنه لا توجد تناقضات أساسية بين الأنواع الثلاثة السابقة، حيث ينبغي أن يكون الإفصاح الشامل كافيًا وعادلًا.

ب - الإفصاح المحاسبي حسب طبيعة المستثمر:

1. الإفصاح الوقائي (التقليدي):

هذا النوع من الإفصاح يهدف إلى حماية المستثمر العادي ذي القدرة المحدودة على استخدام المعلومات المالية¹، هذه الأخيرة تهدف إلى محاولة القضاء على أية أضرار قد تلحق المستثمر العادي .

2. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):

يفترض هذا النوع من الإفصاح مستثمرا حصيما ذا دراية واطلاع واسعين ، ويمتلك القدرة على التحليل وعقد المقارنات وإجراء التنبؤات بطريقة مهنية ، ولقد ظهر هذا النوع نتيجة ازدياد أهمية الملائمة باعتبارها أحد الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية، ونتيجة لهذه الخاصية كان التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات ، ومن أمثلة ذلك : المعلومات الخاصة بأثر تغيرات مستويات الأسعار ، وإعداد التقارير المرحليةالخ

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي :

✓ الإفصاح الوقائي يتفق إلى حد كبير مع الإفصاح الكامل، مما يوفره من معلومات تجيب على تساؤل من جانب مستخدمي هذه المعلومات.

رضوان حلوة حنان ، تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة) ، ط4 ، دار العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، ص 446 ¹

✓ الإفصاح التثقيفي يحوي الإفصاح التقليدي .

✓ الإفصاح التثقيفي يحد من اللجوء إلى مصادر الداخلية للحصول على معلومات إضافية بطرق غير رسمية، والتي يترتب عليها تحقيق مكاسب لبعض الفئات على حساب فئات أخرى.

ج- الإفصاح حسب درجة الالتزام

1. الإفصاح الإجمالي (المقنن):

توجد جهة أو هيئة معينة تقوم بإصدار المعايير والمبادئ التوجيهية التي تحكم إعداد القوائم المالية والتقارير المالية، وتحدد أيضًا نوع وكمية المعلومات المشمولة في هذه القوائم والتقارير. يهدف الإفصاح الإجمالي إلى تحقيق المصلحة العامة وضمان توافر المعلومات اللازمة للمستفيدين المختلفين

2. الإفصاح الاختياري (غير المتقن) :

المديرون يمتلكون معلومات أكثر عن أداء مؤسستهم الحالي والمستقبلي بالمقارنة بالآخرين، وبالتالي يتمتعون بدافع قوي للكشف عن المعلومات المحاسبية بهدف تحقيق مصلحتهم الشخصية. ومن بين الحوافز المرتبطة بهذا السلوك هو تقليل تكلفة تنفيذ صفقات تداول الأوراق المالية للمؤسسة¹

المطلب الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي

لتحقيق الإفصاح المحاسبي لابد من توفر عدة شروط في القوائم المالية حيث سنعرضها كما هو آتي:

1. السياسات المحاسبية:

تختلف بنود القوائم المالية بناءً على تطبيق سياسات محاسبية متنوعة التي يمكن أن تختلف من مؤسسة إلى أخرى. تشمل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مجموعة من السياسات والأساليب المحاسبية المتنوعة. أكدت المعايير المحاسبية الدولية أن استخدام سياسات محاسبية مختلفة يمكن أن يؤدي إلى صعوبة في تفسير القوائم المالية، ولا يوجد مجموعة محددة من السياسات المحاسبية المقبولة التي يمكن الاستناد إليها بشكل خاص. وبالتالي، استخدام مجموعة متنوعة من السياسات المحاسبية المتاحة يمكن أن ينتج في قوائم مالية مختلفة لنفس مجموعة من الأحداث والظروف. لذلك، يعد الكشف عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة لتوفير المعلومات التي تمكن من تفسير الأرقام المدرجة في القوائم المالية وفقًا للسياسات المحاسبية التي تم تطبيقها².

¹ أمين احمد السيد لطفي، مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين: منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري، مجلة البحوث التجارية، مصر، حزيران، 7992 ص ص 204-202

² يحيى محمد أبو طالب، معايير التقارير الدولية ونظرة المحاسبة وفقا لأحداث التعديلات التي تمت على المعايير المحاسبية الدولية، شبكة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص 101

2. الأطراف والصفقات الهامة:

يجب أن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على وصف للصفقات المبرمة بين المنشأة و أطراف أخرى، وكذلك العلاقات الهامة بين المنشأة و أطراف خارجية أخرى مثل العلاقات بين الشركة القابضة والتابعة.¹

3. الأحداث اللاحقة:

تتعامل القوائم المالية مع فترة زمنية محددة، ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية. عادةً ما تُنشر بعد انقضاء الفترة المالية بعدة أشهر، وتُعرف هذه الفترة بالفترة اللاحقة. خلال الفترة اللاحقة، قد تحدث أحداث هامة أو تتوفر معلومات جديدة ذات صلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها. إذا لم تتم انعكاس هذه الأحداث على القوائم المالية، يتطلب الأمر تعديل القوائم أو عرضها في شكل ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية.

4. الشكوك حول استمرار المؤسسة:

يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المنشأة، و أنه في ظل غياب أي معلومات و توقعات بفشل المشروع أو عدم استمرار يته فإنه يفترض أن المشروع مستمر إلى ما لا نهاية، و في حال توفر لدى معدي القوائم المالية. معلومات تفيد بعدم استمرارية المشروع، أو كانت هناك شكوكا حول استمرار المشروع، فعندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية.²

5. الإلتزامات المحتملة .

عادةً، تتمثل الإلتزامات غير المؤكدة في التزامات تحيط بها درجة من عدم التأكد، سواء بسبب غموض حدوثها أو قيمتها. وتنشأ هذه الإلتزامات عادةً نتيجة الدعاوى المقامة ضد المؤسسة أو التنازعات مع الأطراف الأخرى، والتي تتطلب دفع مبالغ مستقبلية عند تسوية النزاع. وفي بعض الحالات، عندما يتأكد بعض هذه الإلتزامات، يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية وتصبح جزءًا من القوائم المالية. أما الإلتزامات المحتملة ذات التأكيد الأقل، فيتم الإفصاح عنها في ملاحظات القوائم المالية. يقوم الإفصاح في هذه الحالة بإعلام القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل بعد إلى الدرجة المطلوبة لتسجيلها في القوائم المالية.³

1- أحمد عبد الله درويش ، محاسبة البنوك ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان 2010 ، ص 47

- أحمد الحي مرعي ، التطور المحاسبي و المشاكل المحاسبية المعاصرة ، دار النهضة العربية للطباعة ، بيروت ، 2004، ص 78 .²

- كمال الدين مصطفى الدهراوي ، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2011 ، ص 55³

المطلب الثالث: أساليب ومقومات الإفصاح المحاسبي

تتمثل أساليب ومقومات الإفصاح فيما يلي :

أولاً: أساليب الإفصاح المحاسبي

يتم تقسيم أساليب الإفصاح إلى عدة أنواع. تشمل هذه الأنواع المعلومات التي تكشف في القوائم المالية الأساسية، بالإضافة إلى الملحق والقوائم الملحق. كما يشمل الإفصاح الملاحظات المهمة المذكورة في القوائم المالية الأساسية وتقرير المدقق، بالإضافة إلى المعلومات الإضافية المقدمة من الإدارة وتقرير مجلس الإدارة. يتم اختيار أسلوب الإفصاح المناسب وفقاً لعدة عوامل، مثل طبيعة المعلومة وأهميتها النسبية. يتم تقسيم أساليب الإفصاح إلى :

أ- الإفصاح من خلال القوائم المالية: مثلاً قائمة المركز المالي تظهر بنود الأصول و الخصوم و كذلك حقوق الملكية؛

ب- التقارير و الجداول الملحق؛

ت- الملاحظات و الهوامش؛

ث- تقارير رئيس مجلس الإدارة : يعتبر متما للقوائم المالية؛

ج- تقرير المدقق الخارجي: يعتبر وسيلة إفصاح ثانوية؛

ح- استخدام المصطلحات الواضحة و المتعارف عليها

وتعد القوائم المالية الأساسية ممثلة في الميزانية؛ حساب النتيجة؛ جدول سيولة الخزينة؛ وجدول تغيرات الأموال الخاصة الأكثر شيوعاً والأكثر أهمية كونها رسمية؛ إضافة إلى الملحق والملاحظات والتي جاءت من أجل فهم أكثر للقوائم المالية الأساسية، إضافة إلى ذلك، يمكن لباقي أساليب الإفصاح أن تقدم الإضافة، على غرار تقرير المدقق الخارجي والذي يعد إفصاحاً من وجهة نظر خارجية محايدة تضيف أكثر موثوقية على المعلومات المالية¹، وتقرير مجلس الإدارة والذي يمكن من خلاله استخلاص التوجهات المستقبلية للإدارة.

ثانياً: مقومات الإفصاح المحاسبي

¹ محمود سعيد جلول ، دور الافصاح عن التنبؤات المالية في ترشيد قرارات الاستثمار ،مذكرة ماجستير ، جامعة غزة ،فلسطين 2009م ص 155

حتى يؤدي الإفصاح المحاسبي الغاية التي وجد من أجلها، يجب أن يتسم بمقومات أهمها التوسع في الإفصاح؛ والشفافية في الإفصاح¹ و هي كالآتي:

أ- التوسع في الإفصاح

يعد التوسع في الإفصاح منهجا من مناهج تطوير الفكر المحاسبي، والتوسع في الإفصاح يستند على عدة أسباب أهمها:

- ✓ ان منهج التوسع في الإفصاح يغني عن الاختيار بين البدائل المحاسبية، بحيث يتم عرض النتائج باستخدام مختلف البدائل الممكنة؛
- ✓ إن التوسع في الإفصاح عن المعلومات الإضافية والتي تكون فعالة في الوفاء بالمسؤوليات الجديدة والمتمثلة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ منهج التوسع في الإفصاح هو الحل العملي و المنطقي لعدم إمكانية تحديد احتياجات مختلف مستخدمي القوائم و التقارير المالية من المعلومات.
- ✓ توجه التفكير نحو مدخل الأحداث في التوسع في الإفصاح يهدف إلى تجاوز العيوب التي تنشأ نتيجة الانتقادات الموجهة لمدخل بناء النظرية القائم على احتياجات المستخدمين. يتم التركيز في هذا المدخل على الأحداث الاقتصادية والمالية التي تتطلب إفصاحاً جيداً. يُعتبر التوسع في الإفصاح امتداداً لمبدأ كفاءة السوق، ومع ذلك، فإنه لا يمكن تصور التوسع في الإفصاح بدون حدود. قد يتسبب تطبيق هذا المنهج في مشاكل عديدة، منها إخفاء معلومات ذات أهمية قصوى لبعض المستخدمين داخل الكم الهائل من المعلومات المفصح عنها. يرجع ذلك إلى اختلاف احتياجات المستخدمين للمعلومات وتنوع نماذج اتخاذ القرار لديهم. ولذا، تم التحول نحو مدخل الأحداث للتغلب على هذه العيوب في منهج التوسع في الإفصاح.

ب- الشفافية في الإفصاح

يمكن وصف الإفصاح المحاسبي الشفاف بأنه يتجاوز المبادئ المحاسبية العامة والمعايير والمتطلبات التشريعية في تقرير المالي لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ القرار. يتيح هذا النوع من الإفصاح للمستخدم الخارجي الوصول إلى نفس المعلومات المتاحة للإدارة، مما يساعد في سد الفجوة بين مستخدمي المعلومات الداخليين والخارجيين. يقلص الإفصاح المحاسبي الشفاف الفجوة في التوقعات عند اتخاذ

¹ وليد ناجي الجبالي ، نظرية المحاسبة ، منشورات الأكاديمية العربية ، الدنمارك ، 2007 ص 371

القرارات المختلفة، حيث يتم الكشف عن المعلومات المالية المختلفة في وقت واحد للجميع، دون أن يتم منح أي مستخدم أفضلية على حساب آخر.

تعد الشفافية في الإفصاح ضرورية ومتطلبات للسوق المالي الكفاء، وهي ذات أهمية كبيرة حيث تساهم في رفع مستوى المعلومات في الملاحظات والملاحق، مما يحسن الإفصاح في القوائم المالية والتقارير المالية. كما تساعد على توضيح قيم بنود القوائم المالية وتعزيز استقرار الأسواق بشكل عام والأسواق المالية بشكل خاص. ونظرا لأهمية الشفافية في الإفصاح، ظهرت مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE، والتي اهتمت بتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات بما في ذلك المبدأ المتعلق بالإفصاح والشفافية، والذي ينص على وجوب الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة .

المطلب الرابع: أهداف الإفصاح المحاسبي وأهميته

يعود هدف الإفصاح المحاسبي وأهميته، مبدأ ثابت في إعداد القوائم المالية أي كونه أحد الأسس الرئيسية التي تركز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهذا ما سنتعرض له في ما يلي:

أولاً: أهداف الإفصاح المحاسبي:

لكل شيء هدف و عليه فإن الإفصاح المحاسبي في إعداد القوائم المالية له هدف و عرض كما رأينا في المطلب الأول و الثاني حيث يتم توجيه سلوك المؤسسة لوجهة معينة من قبل الجهات التي تمتلك سلامة فرض الإفصاح عن معلومات معينة¹

و قد بينت دراسات سابقة بأنه يوجد اتجاهين في الإفصاح المحاسبي:

أ- الاتجاه التقليدي في الإفصاح:

لهدف الأساسي هو توفير المعلومات للمستثمر ذو الدراية المحدودة في استخدام القوائم المالية. وبالتالي، يجب تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون سهلة الفهم للمستثمر الذي لديه معرفة محدودة في هذا الصدد. يتم التركيز على تقديم المعلومات التي تتمتع بالموضوعية وتبتعد عن تقديم معلومات ذات درجة كبيرة من عدم التأكد. يتم ذلك لحماية المستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال.

ب- الاتجاه المعاصر و المتطور في الإفصاح:

الهدف الرئيسي هو توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات. وبناءً على هذا الهدف، تتجاوز نطاق الإفصاح تقديم المعلومات المالية ذات الموضوعية العالية التي يمكن فهمها بسهولة من قبل المستثمر العادي.

¹ محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاسها على الدول العربية، دار ايتراك، القاهرة، 2005، ص 577

بل يمتد نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تتطلب درجة عالية من الدراية والخبرة لفهمها واستخدامها، وهذه المعلومات تكون أساسية للمستثمرين والمحللين الماليين الذين يعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم.

كما يوجد بعض الأهداف الأخرى نذكر منها ما يلي¹:

- ✓ "التعرف على الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في تقليل المخاطر المالية و الأخطاء و الالتزام بالإجراءات والأساليب الموضوعة.
- ✓ التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى عدم الإفصاح المحاسبي لضبط الأداء المالي و التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات و القرارات.
- ✓ الوقوف على مدى التزام الصندوق القومي للمعاشات بتطبيق الإفصاح بطريقة فعالة وكفنة.
- ✓ التعرف على معوقات التي توجه الشفافية في الصندوق القومي للمعاشات و التعرف على مجالات التطوير الممكنة لتداول الآثار السالبة الناتجة عن عدم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية و الإفصاح عن كافة المعلومات المالية الضرورية لجعل القوائم المالية واضحة و مفهومة و تحقيق أهداف وأغراض مستخدميها.
- ✓ توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها و غير المعترف بها .

ثانيا: أهمية الإفصاح المحاسبي:

يعود أهمية الإفصاح إلى دوره الرئيسي في توفير المعلومات المحاسبية التي تسهم في إنشاء بيئة ملائمة لاتخاذ القرارات على مختلف المستويات والأنواع. يزداد أهمية الإفصاح مع زيادة الحاجة إلى المعلومات المالية وغير المالية التي توفرها للمستثمرين والدائنين وجميع الأطراف المهتمة بالوحدة الاقتصادية، مما يسهم في إيجاد بيئة مواتية لاتخاذ القرارات وتحقيق المساواة بين المستثمرين.

¹ وليد ناجي الحياي ، مرجع سابق، ص 373

تظهر أهمية الإفصاح المحاسبي أيضًا عندما يقوم المؤسسة الاقتصادية بنقل جميع المعلومات المالية والبيانات المتعلقة بالمستفيد والمستثمرين، وذلك من خلال مقارنتها مع المعلومات السابقة للسنوات السابقة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن ذكر بعض النقاط المهمة للإفصاح:

✓ إن إتباع مفهوم الإفصاح في نشر التقارير المالية سوف يقلل من درجة التباين في المعلومات أو كما يسمى بحالة احتكار المعلومات مما يكون له آثار ملموسة في تحقيق التكافؤ و العدالة في الأسواق المالية.

✓ تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية يهدف إلى تنمية حقوق المساهمين.

✓ تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية في إظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة للوحدة الاقتصادية.

✓ الاعتماد على تلك المعلومات في رسم الخطط و البرامج للوصول إلى الأهداف المنشودة للوحدة الاقتصادية .

✓ تساعد معلومات التقارير المالية في إمداد المستثمرين و الدائنين بالمعلومات اللازمة لهم، حتى تمكنهم من اتخاذ القرارات الملائمة لأهدافهم".

✓ توفير معلومات شاملة وموثوقة حول الأداء المالي والمركز المالي للوحدة الاقتصادية

كما بينت البحوث التي أجريت في مجال نظرية كفاءة السوق المالية، أن توفير الإفصاح في الأرقام المحاسبية التي تنشرها الشركات في تقاريرها المالية مثل الأرباح المتحققة و الأرباح الموزعة و السياسات المحاسبية و المعلومات المتعلقة بتنبؤات الإدارة و غيرها له أهمية في تحديد أسعار الأسهم في السوق المالية و التنبؤ بعوائدها¹.

¹ محمد المبروك أبوزيد، مرجع سابق، ص 586

خلاصة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا المبحث فإن الإفصاح يقضي بضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة صحيحة عن الوحدة المحاسبية و أن تتضمن القوائم المالية معلومات كافية لجعل هذه القوائم مفيدة، وغير مضللة للمستثمرين، على مختلف المستويات وبشكل واضح. إن مبدأ الإفصاح التام يتطلب عدم حذف أو كتمان معلومات جوهرية أو ذات منفعة للمستثمر. و يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي هو القاعدة الذهبية الذي يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية، حيث أن التمثيل الصادق للبيانات و المعلومات المالية في القوائم الختامية هدف تسعى إدارة المشروع إلى تحقيقه، و تستخدم في ذلك الكثير من الأساليب الفنية المحاسبية. كما تهتم المحاسبة المالية بإنتاج مجموعة من القوائم المالية التي تلبي احتياجات المستخدمين الخارجيين إضافة لاستغلالها من طرف الوحدة الاقتصادية بمستوياتها المختلفة وسنذكر قائمة التدفقات النقدية في المبحث الموالي . و في الأخير نقول أن اتساع نطاق الإفصاح لا يعني عرض كافة التفاصيل دون تمييز، وإنما يجب أن يرتبط اختيار المعلومات المطلوب الإفصاح عنها بكل من أهداف المستخدمين و نوعية القرارات التي يتخذونها

المبحث الثاني: ماهية قائمة التدفقات النقدية

من خلال عرضنا في المبحث السابق للإطار النظري للإفصاح المحاسبي، تطرقنا للعديد من جوانبه، وكان من بينها توضيح أهمية الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية و دوره في ترشيد قرارات مستخدمي هذه القوائم، وأن نجاح استخدام الربط بين مختلف عناصرها وبنودها للتعرف أكثر على الأحوال الاقتصادية للمؤسسات يعبر عن مدى فعالية الإفصاح المحاسبي المقدم فيها، كون الهدف الأساسي له هو تقديم دعم معلوماتي لترشيد قرارات الأطراف المهمة بشأن تلك المؤسسات المصدرة للقوائم. وفي هذا المبحث سنتناول إحدى هذه القوائم الأساسية والتي أضيفت خلال العشرية قبل الأخيرة من القرن العشرين لمجموعة القوائم الأساسية، وكيف نشأت الحاجة لمعلوماتها، وتوضيح مفاهيم عناصرها، وكيف يتم إعدادها، و ذلك لتوضيح دور و فعالية الإفصاح المحاسبي لهته القائمة لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم مقارنة عما كانت عليه الأوضاع قبل اعتمادها.

المطلب الأول: نشأة و مفهوم قائمة التدفقات النقدية و مكوناتها

تعد قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم المالية المهمة تأتي بعد قائمة جدول النتائج حيث أصبحت الآن تمثل إحدى الركائز المهمة التي يلجأ إليها مستخدمي القوائم المالية في الجزائر من أجل اتخاذ قراراتهم، بحيث نصت عليها المعايير المحاسبية و على ضرورة إعدادها و من هنا سنتطرق في هذا المطلب إلى التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية و تعريفها، ومكوناتها

أولاً: نشأة وتطور قائمة التدفقات النقدية:

نشأت هذه القائمة منذ سنوات عديدة في صورة تحليل مبسط أطلق عليه قائمة (من أين تم الحصول على الأموال و أين صرفت) و التي لم تتضمن سوى عملية عرض الزيادة أو النقص في بنود قائمة المركز المالي للوحدة الاقتصادية، وبعد عدة سنوات عدل عنوان هذه القائمة إلى (قائمة الأموال)، و كان أول ظهور لها في المعيار الأول ألا و هو عرض القوائم المالية و بعد ذلك خصص لها المعيار السابع.

أ- التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية دولياً: لقد اعترف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين في سنة 1961 بأهمية هذه القائمة وأوجب أن تدرج في كل التقارير السنوية المقدمة للمساهمين، وبأن يشتملها تقرير المحاسب القانوني، وفي سنة 1963 قام مجلس المبادئ المحاسبية بإصدار نشرته رقم 03 لتنميط عملية إعداد وعرض قائمة الأموال أوصي المجلس بتعديل اسم القائمة إلى (قائمة مصادر الأموال واستخدامات الأموال) وبأن تعرض القائمة كمعلومات متممة للتقارير المالية، ولم يكن إدراج مثل هذه المعلومات إلزامي، كما أن اشتمال تقرير المحاسب القانوني عليها كان أمراً اختيارياً.¹

¹ أمال نوري محمد، مدى تنافس أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة 2013، ص 332-334

في عام 1971 أصدر مجلس المبادئ المحاسبية الرأي المحاسبي رقم 19 بعنوان (التقرير عن التغيرات في المركز المالي) في عام 1984 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) معايير المحاسبة رقم 05 والذي نص على أن تدرج قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية الأساسي، حيث بدأ الإلتزام بإعدادها في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1987 و تأكيداً على ذلك أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية معيار المحاسبة رقم 95 بعنوان قائمة التدفقات النقدية.¹

وفي عام 1992 قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية.²

ت-التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية بالنسبة للجزائر:

في الجزائر، تم إدخال قائمة التدفقات النقدية كجزء من النظام المحاسبي الجديد (قانون 07-11)، وتعد هذه القائمة من القوائم المالية الحديثة مقارنةً بالمخطط المحاسبي السابق (PCN) الذي كان يستخدم في البلاد. تم تعديل النظام المحاسبي لتوافقه مع المعايير المحاسبية الدولية والتطورات العالمية في هذا المجال. يتضمن النظام المحاسبي الجديد إعداد قوائم مالية تشمل الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى ملحق يوضح القواعد والطرق المحاسبية المستخدمة. يتمتع قائمة التدفقات النقدية بأهمية كبيرة في هذا النظام المحاسبي الجديد وتعتبر جزءاً أساسياً من القوائم المالية.³

ثانياً: مفهوم قائمة التدفقات النقدية

قبل التطرق إلى تعريف قائمة التدفقات النقدية لابد أن يتم تعريف بعض المصطلحات المتعلقة بهذه القائمة حتى يتم فهم المقصود من هذه القائمة، وهذه المصطلحات تتمثل في:⁴

النقدية: وتتضمن النقدية المتاحة والودائع تحت الطلب

التدفقات النقدية: هو النقدية وما في حكمها الداخلية والخارجية

النقدية المعادلة: وهي الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة، والتي تكون قابلة للتحويل إلى مبالغ معلومة من النقد، وهي غير خاضعة لماطر تغيير قيمتها.

¹ سليمان سالم، و محمد سالم. استخدام قائمة التدفقات النقدية المباشرة للتنبؤ بأرباح الشركات المساهمة في ضوء تطبيق المعايير المحاسبية والدولية. مجلة البحوث المالية والتجارية، 2019، ص 119

² صالح مرزوقة، و فتيحة بوهرين. المعيار المحاسبي الدولي السابع قائمة التدفقات النقدية. مجلة الاقتصاد والمجتمع(06)، 2016، ص 84

³ فريد بوميمز، دور قائمه التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة؛دراسة حالة مؤسسة جيجل الكاتمية للفيلين. LEمذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر،الجزائر: جامعة محمد خيضر،2015، ص 37

⁴ صلاح الدين شريط، و أمينة حفاصة، دور قائمة التدفقات النقدية في دعم عملية اتخاذ القرار في ظل المعيار المحاسبي الدولي السابع.IAS7 مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة(05) 2018، ص 81. 82

تعريف قائمة التدفقات النقدية:

نجد قائمة التدفقات النقدية مثلها مثل أي قائمة وردت فيها عدة تعاريف و سنذكر من بينها ما يلي¹ :

التعريف الأول: هي تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة.²

التعريف الثاني: هي القائمة التي تتضمن المعلومات التي تمكن مستخدميها من التعرف على الكيفية التي تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية في توليد واستخدام النقدية.³

التعريف الثالث: هي القائمة التي تفسر لنا المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال الفترة، أي توضح لنا من أين أتت النقدية وأين أنفقت وتفسر لنا أسباب التغير في رصد النقدية.⁴

التعريف الرابع : عرفها النظام المحاسبي المالي الجزائري «SCF» من خلال هدفها بحيث: تهدف قائمة التدفقات النقدية إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال و نظائرها و كذلك المعلومات بشأن إستخدام هذه السيولة المالية و تقدم مداخيل و مخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها) .⁵

و مما سبق يمكن أن نستخلص تعريف عام لقائمة التدفقات النقدية و هي عبارة عن كشف أو قائمة مالية دقيقة تبنى وفق مبدأ السيولة أو النقدية ، و تكون على شكل تقرير سنوي ، حيث تشرح بالتفصيل حجم التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة من المؤسسة أو ما يعادلها لفترة زمنية معينة ، كما تقدم تفسير لتغيرات الخزينة خلال فترة ما، و تفصل في مصادر النقد و سبل إنفاقه على بنود التشغيل و الاستثمار و التمويل، و منه نتوصل إلى أنها تحتوي على ثلاث مكونات .

¹ صالح مراوغة ، و فتيحة بوهرين . مرجع سابق.ص 87

² إلياس بن سامي، و يوسف قريشي، التسيير المالي (دروس وتطبيقات). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2006 ، ص 222

³ محمد عباس بدوي، عثمان الأميرة ابراهيم، و آخرون، المحاسبة الإدارية ودراسات الجدوى الاقتصادية. دار الهناء للتجليد الفني، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 382

⁴ طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان (نظرة حالية ومستقبلية). الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2006

⁵ قرار المؤرخ في 26 يوليو 2008- يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها- الجريدة الرسمية -العدد 19- المؤرخ 25 مارس 2009 ص26

ثالثاً: مكونات قائمة التدفقات النقدية

يرى بعض المتخصصين أن قائمة التدفقات النقدية هي الأكثر واقعية مقارنة بجميع البيانات الأخرى، لأنها تتبع عمليات النقد التي تقوم بها المؤسسة من خلال ثلاثة مكونات أساسية و هي أنشطة التشغيل و الاستثمار و التمويل، و سنعرض لكم هته المكونات باختصار و هي كالآتي :

أ- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

تتعلق قائمة التدفقات النقدية بالعمليات التجارية المالية التي تتم في قائمة الدخل، وتشمل عمليات الشراء والبيع للبضائع، والمصروفات المختلفة التي تتفق في إطار العمليات التشغيلية. هذه الأنشطة تعتبر مستمرة ومستمرة في الوقت نفسه. إذا تم تقدير التدفق النقدي المتوقع من هذه الأنشطة على مدى عدة سنوات، فإن ذلك يشير إلى قدرة الأنشطة التشغيلية على توليد النقدية التي يمكن استخدامها بشكل متزايد. تشمل الأنشطة التشغيلية الحصول على المواد الخام والخدمات والعمالة، بالإضافة إلى تسويق المنتجات والخدمات.¹

ب- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

تشمل الأنشطة الاستثمارية آثارها النقدية المتعلقة بالعمليات التي تتعلق بالمواد والأصول التي يستخدمها المؤسسة لتوليد الإيرادات والدخل في الفترة الحالية أو المستقبل. تتضمن هذه الأنشطة الحصول على الأصول طويلة الأجل والتخلص منها، بالإضافة إلى الاستثمارات الغير نقدية المتعلقة بمجالات أخرى.²

ج- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

تشير الأنشطة التمويلية إلى التدفقات النقدية المرتبطة بالحصول على الموارد من المساهمين أو إعادتها إليهم، سواءً عبر الحصول على تمويل من المقرضين أو سداد القروض لهم. تعتبر الأنشطة التمويلية تغيرات في حجم وهيكل حقوق الملكية والاقتراض للمؤسسة. يتم استخدام التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية كمؤشر لتوفر أو استخدام النقدية من خلال الأسهم والسندات والقروض، وأيضاً لمعرفة ما إذا كانت الشركة تقوم بتوزيع أرباح على المساهمين.³

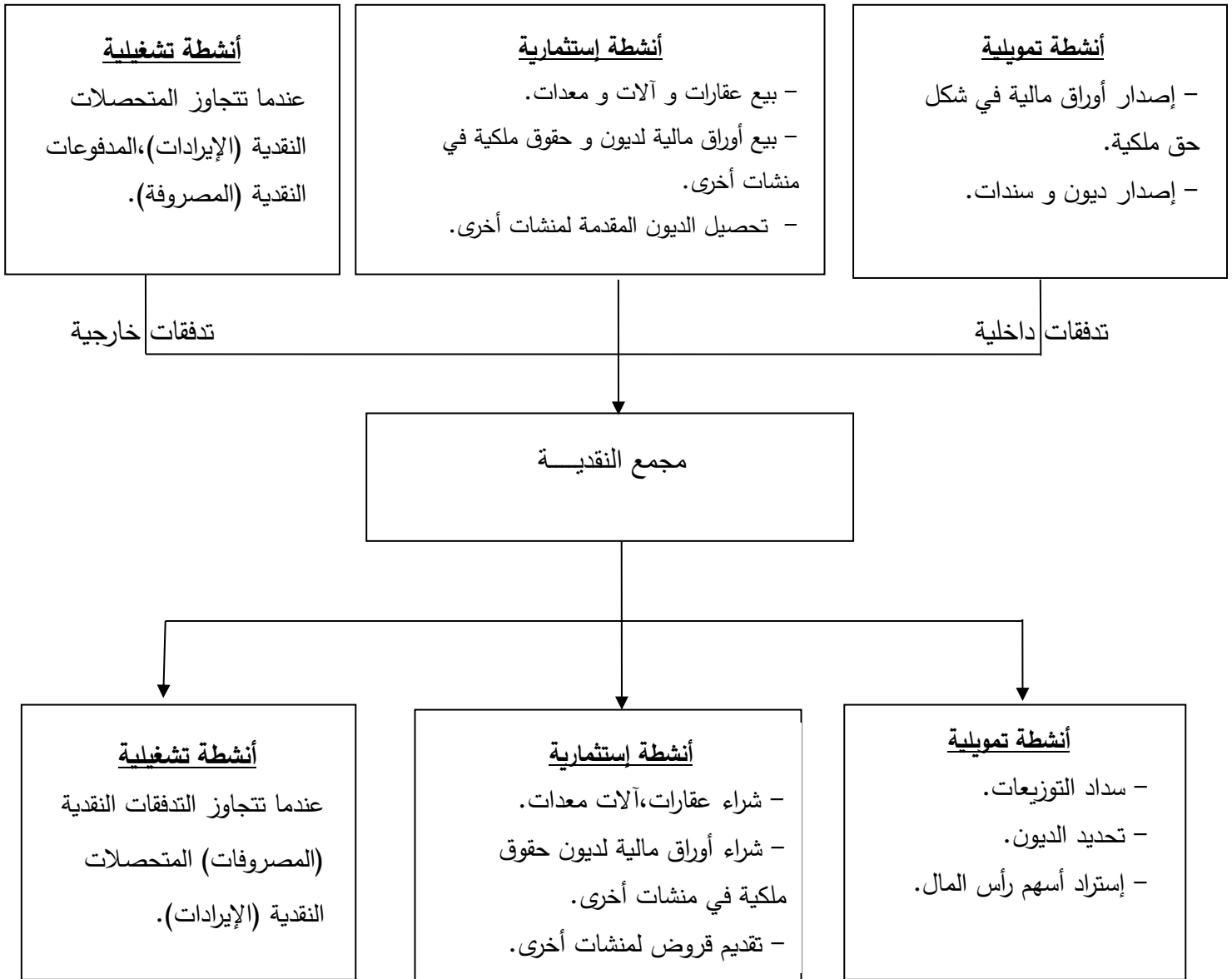
و يمثل مجموع تلك المكونات ما يُعرف باسم «صافي التدفق النقدي»، و من خلال الشكل الموالي سنعطي مختصر لهذه المكونات:

¹الرجبي محمد، تحليل القوائم المالية. مصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، 2020، ص 123

² مؤيد خنفر، و غسان المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي. عمان: دار الميسرة، 2006 ص 197.

³ أمين لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء و الإستثمار في البورصة. مصر: الدار الجامعية، 2005، ص 286

الشكل (01-01): مكونات قائمة التدفقات النقدية



المصدر: بن فرج زويينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص88

المطلب الثاني : أهمية و أهداف قائمة التدفقات النقدية

نعرف أن قائمة التدفقات النقدية ترمى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المرجوة، كما لها أهمية بالغة للمؤسسة و مستخدمي القوائم المالية و هذا ما سنعرضه لكم في هذا المطلب:

أولاً: أهمية قائمة التدفقات النقدية

- تظهر أهمية الاعتماد على معلومات التدفقات النقدية من قبل مستخدمي القوائم المالية فيما يلي¹ :
- ✓ توفر معلومات مفيدة لكل من الإدارة ومستخدمي القوائم المالية، وتعتبر وسيلة للتعرف على درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة ومرونتها المالية ودرجة المخاطر التي تصاحب تدفقاتها، بالإضافة إلى أن تلك القائمة تمكن مستخدميها من الرقابة على أداء المؤسسة بالإضافة إلى تمتعها بقدرة تنبؤية عالية بأداء المؤسسة من حيث الربحية والسيولة.
 - ✓ تساعد محلي القوائم المالية في تقييم مدى قدرة المؤسسة على مواجهة تعهداتها عندها يحين ميعادها أي تساعد في تقييم التغيرات التي تحدث في الهيكل المالي للمؤسسة بما في ذلك درجة السيولة ومقدارها على استرداد ديونها.
 - ✓ يستفيد مستخدمو القوائم المالية من الإفصاح عن التدفقات النقدية حسب القطاع في تقييم العلاقة بين التدفقات النقدية للمؤسسة ككل وكذلك المتعلقة بالأجزاء المكونة .
 - ✓ تزيد من القدرة على مقارنة التقارير المتعلقة بالأداء التشغيلي لمختلف المؤسسات وذلك لأن قائمة التدفقات النقدية تستبعد تأثير استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس العمليات و الأحداث، وتفيد في التحقيق من دقة التقسيمات السابقة للتدفقات النقدية المستقبلية وتفحص العلاقة ما بين الربحية وصافي التدفق النقدي.
 - ✓ تظهر التغير في الموقف المالي للمؤسسة بما يساعد في تقييم الأنشطة المتعلقة بالاستثمار والتمويل، وتوفير النقدية من نتائج العمليات الرئيسية.
 - ✓ تفيد في إظهار ربحية المؤسسة بما يعكس قدرتها على استخدام المصادر الاقتصادية المتوفرة لها.
 - ✓ تساعد في إعداد الموازنات النقدية التقديرية.

¹ زهرة جريوي، أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقديم المعلومة الملائمة للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة الماجستير ' في التدقيق المحاسبي، جامعة محمد خيضر ' بسكرة ص 18

ثانياً: أهداف قائمة التدفقات النقدية: أهم الأهداف المتعارف عليها هي ¹ :

✓ **تقييم جودة أو نوعية أرباح المؤسسة** : قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات قابلة للاستفادة في التمييز بين صافي الدخل القائم على الاستحقاق والتدفق النقدي الفعلي. وبالتالي، لا يعتبر تحقيق مؤسستك لصافي دخل عالي بالضرورة مؤشراً على وجود تدفق نقدي مرتفع، والعكس صحيح. ومع ذلك، إذا كانت هناك زيادة في صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإن ذلك يشير إلى زيادة في جودة ونوعية الأرباح المحققة، والعكس صحيح أيضاً.

✓ **تقييم سيولة المؤسسة**: حالة السيولة في المؤسسة مرتبطة بصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. كلما زادت التدفقات النقدية الواصلة من الأنشطة التشغيلية، كلما ازدادت إشارة عن وجود فائض نقدي إيجابي يمكن للمؤسسة استغلاله في إعادة الاستثمار أو تسديد التزامات مستحقة. ومن ناحية أخرى، إذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية سالباً، فهذا يشير إلى وجود عجز نقدي يستدعي من المؤسسة البحث عن مصادر تمويل لتغطية هذا العجز.

✓ **تقييم سياسة التمويل**: حيث يمكن استخدام المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية في تقييم سياسة التمويل التي تتبعها المؤسسة؛

✓ **-التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية** : يمكن استخدام مؤشرات التدفقات النقدية التاريخية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية

الهدف من إضافة قائمة التدفقات إلى القوائم المالية الأساسية هو تحقيق عدد من الأهداف المشتركة والمتفق عليها بين المحاسبين الأكاديميين والهيئات المهنية الرائدة مثل FASB و IASB. اسنقدم أدناه أهداف قائمة التدفقات كما يراها أحد الأكاديميين وأيضاً وجهة نظر FASB و IASB بحسب FASB، يجب أن توفر قائمة التدفقات معلومات مفيدة حول:

✓ قدرة المؤسسة على توليد النقد من خلال العمليات التجارية لتسديد الديون وتوزيعات أرباح الأسهم، والاستثمار في الحفاظ على القدرة التشغيلية أو زيادتها.

✓ أنشطة التمويل المتعلقة بالقروض وحقوق الملكية.

✓ استخدامات النقدية واستثماراتها الأخرى.

✓ تداول النقدية في المؤسسة من حصولات وتسديدات.

هذه المعلومات تساعد في تقييم عناصر مثل السيولة والمرونة والربحية والمخاطر التي تواجهها المؤسسة.²

¹ زهرة جريوي، مرجع سابق ص 18

² -Harry I. Wolk et al. **Accounting theory conceptual issues in political and economic environment**, Thomson, south Western, sixth edition, 2004, P. 24

أما بالنسبة لـ (IASB) فإنه لم يحدد أهداف معينة لقائمة التدفقات النقدية، وإنما اكتفى بالإشارة لذلك بذكر فوائد قائمة التدفقات النقدية في الفقرتين الرابعة والخامسة من المعيار المحاسبي الدولي السابع وكان نصهما الآتي¹:

✓ في حالة استخدام قائمة التدفقات النقدية مع البيانات المالية الأخرى فإنه يمكن الحصول على معلومات تمكن المستخدمين من تقييم التغيرات في صافي الموجودات المنشأة وهيكلها التمويلي (بما في ذلك السيولة والملائمة المالية) وقدرا في التأثير على مقادير وتوقيت الحصول على التدفقات النقدية وذلك من أجل التكيف مع الظروف المتغيرة أو استغلال الفرص المتاحة؛

✓ تعتبر المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية مفيدة في قياس قدرة المنشأة على توليد نقدية وما يعادلها وكذلك تساعد المستخدمين على بناء نماذج تمكنهم من عمل التقديرات والمقارنات فيما يتعلق بالقيم الحالية للتدفقات النقدية لمختلف المنشآت، كما أنها تساعد في عملية إجراء المقارنات بين تقارير تقييم الأداء التشغيلي لمختلف المنشآت وذلك بسبب تلافي تأثير استخدام معالجات محاسبية مختلفة للعمليات والأحداث المؤسسة؛

✓ تستخدم المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية التاريخية غالبا كمؤشر يساعد في التنبؤ بمقادير وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وتحديد عوامل التأكد المرتبطة بها، كما أنها تعتبر مفيدة في مراجعة وتقييم دقة التقديرات الماضية للتدفقات النقدية المستقبلية وفي فحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفقات النقدية وأثر التغير في الأسعار.

في الختام، يجب التأكيد على ضرورة استخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية مع باقي معلومات القوائم المالية الأساسية لتحقيق الأهداف المنشودة. إن قائمة التدفقات النقدية مرتبطة بالقوائم المالية الأخرى وتكملها، وبالتالي فإن مستخدمي القوائم يحتاجون إلى بيانات دقيقة ومعلومات شاملة تساعدهم في اتخاذ قراراتهم

تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات هامة تساعد المستخدمين في فهم الوضع المالي للمؤسسة والتنبؤ بالتعثر المالي أو الفشل.

توفر هذه المعلومات إضافية معرفة عميقة بالأداء المالي وتعزز فهم المستخدمين للمخاطر المالية التي تواجهها المؤسسة.

بالاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية، يمكن للمستخدمين اتخاذ قرارات أكثر توجهاً ومناسبة، وتقييم القدرة على السداد والتنبؤ بالنمو المستقبلي واحتياجات التمويل.

¹ زهرة جريوي، مرجع سابق، ص 19

وبالتالي، تعتبر قائمة التدفقات النقدية جزءًا حيويًا وضروريًا في توفير المعلومات اللازمة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية والمالية بثقة واستدامة.

المطلب الثالث: مصادر وخطوات وطرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

سننتظر من خلال هذا المطلب إلى مصادر إعداد قائمة التدفقات النقدية، وخطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية وطرق إعدادها:

أولاً: مصادر إعداد قائمة التدفقات النقدية

قبل البدء في شرح الطرق والخطوات المطلوبة لإعداد قائمة التدفقات النقدية، يجب أولاً التطرق إلى المعلومات والبيانات الضرورية لإعداد هذه القائمة. تتضمن هذه المعلومات والبيانات: ميزانيتين عموميتين مقارنتين، وقائمة الدخل للفترة المالية الحالية، بالإضافة إلى معلومات إضافية محددة.

تتميز قائمة التدفقات النقدية بوجود طريقتين لإعدادها، وهما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة. بغض النظر عن الطريقة المستخدمة، فإن النتيجة النهائية هي نفسها. يختلف الفرق فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن النشاط التشغيلي. يتم استخلاص صافي التدفقات النقدية في هذا النشاط بطريقة مختلفة في كل من الطريقتين. بينما يكون الجزء المتعلق بتحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية هو نفسه في الطريقتين.¹

لإعداد قائمة التدفقات النقدية، يجب توافر مجموعة من المعلومات والبيانات الأساسية. هذه المعلومات تتضمن قائمتي المركز المالي (ميزانية عمومية) لبداية الفترة ونهايتها، والتي تستخدم لإعداد قائمة التدفقات النقدية. بالإضافة إلى ذلك، يجب توفر قائمة الدخل للفترة المراد احتساب التدفقات النقدية لها، وبعض المعلومات الإضافية التي يمكن الحصول عليها من سجلات وتقارير المالية للشركة.

يتطلب استخدام ميزانيتين وقائمة دخل واحدة للفترة المحددة. يتم ذلك لأن الميزانية تعكس حالة المؤسسة في وقت محدد، ولا يمكن لقائمة التدفقات النقدية التعرف على التغيرات في بنود الميزانية إلا إذا تم توفير ميزانية لبداية الفترة وأخرى لنهايتها. أما استخدام قائمة دخل واحدة فيكون لأنها تعبر عن الأداء التراكمي للفترة المشمولة بها.

¹ مؤيد راضي خنفر، و غسان الفلاح المطارية، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي. دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2006، ص 198

باستخدام هذه المعلومات والبيانات، يمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية التي تسجل تدفق النقد داخل المؤسسة وخارجها خلال الفترة المحددة.¹

ثانياً: خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية

ويتم إعداد هذه القائمة حسب الخطوات التالية :

- ✓ تحديد صافي التدفقات النقدية لكل نشاط من الأنشطة التي تحتويها القائمة
- ✓ تحديد صافي التدفق للفترة بتجميع صافي التدفقات النقدية (سالبا أو إيجابيا) للأنشطة الثلاثة التي تحتويها القائمة
- ✓ تحديد صافي النقد في نهاية الفترة، وذلك بإضافة النقد في أول الفترة إلى صافي التدفق النقدي للفترة، والمستخرج في البند السابق .
- ✓ التأكد من أن صافي النقد المستخرج من البند السابق يساوي صافي النقد الظاهر في الميزانية في نهاية الفترة

يقوم المحاسب بتجميع المعلومات بعد إتباع الخطوات التالية: ²

- إيجاد التغير في النقدية :ويكون ذلك من خلال رصد الزيادة أو النقصان في رصيد النقدية وما يعادلها.
- رصد التغيرات في بنود الميزانية العمومية : ويتم هنا رصد التغيرات الحادثة في مختلف بنود الميزانية العمومية سواء كان ذلك بالزيادة أو بالنقصان تمهيدا لاستخراج التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي.
- احتساب التدفقات من النشاط التشغيلي: وتحسب هذه التدفقات حسب الطريق المستخدمة في إعداد القائمة سواء كانت الطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- احتساب التدفقات من الأنشطة الاستثمارية و التمويلية :حيث يتم المقابلة بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة ضمن كل النشاط.

- استخراج صافي التدفقات النقدية: ويتم من خلال جمع صافي التدفقات النقدية و يتم من خلال جمع صافي التدفقات النقدية من مختلف الأنشطة (التشغيلية- الاستثمارية- التمويلية)، وهو ما يجب أن يتساوى مع التغير في النقدية وما يعادلها ، حيث يجمع الرصيد وما يعادلها أول المدة ليتطابق مع رصيد النقدية وما يعادلها في آخر المدة.

¹ رضوان محمود عبد الفتاح ، دراسة الجدوى المالية للمنشأة الصغيرة والمتوسطة. المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012 ، ص31

² مؤيد راضي خنفر و غسان فلاح المطارنة، نفس المرجع ، ص 201-202.

ثالثاً: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

هناك طريقتين لعرض قائمة التدفقات النقدية سنتطرق لهما كما يلي:

أ- الطريقة المباشرة: توصية المشرع الجزائري بالاعتماد على الطريقة المباشرة تركز على تقديم الجوانب الرئيسية للدخول والمخرجات النقدية الإجمالية (مثل الأرباح، الموردين، الضرائب، إلخ) للحصول على تدفق نقدي صافٍ للخزينة. ثم يتم تقريب ومقارنة هذا التدفق النقدي الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المرادة. وببساطة، يتم استخدام هذه الطريقة لتحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحديد العناصر التي تشكل التدفقات النقدية الداخلية للنشاط التشغيلي، وتحديد العناصر التي تشكل التدفقات النقدية الخارجة من النشاط التشغيلي، ومقارنتهما بشكل منفصل. ويتم حساب الفرق بينهما للحصول على صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلي..¹

وتتمتع هذه الطريقة بالميزات التالية:²

- ✓ توفر المعلومات عن المصادر الفعلية للتدفقات النقدية وكيفية استعمالها في مدة زمنية معينة.
 - ✓ تساعد في تقدير قيمة التدفقات النقدية عن طريق تقديم معلومات مباشرة ومفيدة ضمن مدة زمنية معينة.
 - ✓ تعد الأرقام المستخرجة على وفقها أرقام موضوعية، الأمر الذي يجعلها قابلة للتدقيق بسهولة.
- هذه الطريقة يفضلها النظام (SCF) ، وتقوم بإظهار المقبوضات والمدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحديد التغير في النقدية لكل عنصر على حدي من العناصر المرتبطة بالنشاط الرئيسي (كالمقبوضات من الزبائن والمدفوعات للموردين)³.
- سيتم عرض قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة، كما يوضحه الجدول التالي:

¹ هدى غريبي. (2018-2019)، تقييم الإفصاح المحاسبي عن التدفقات النقدية وأثره على القرار الاستثماري. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الماستر، . ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، ص 10

² دعاء كريم، و كاظم الحسناوي . (2018)، المحتوى المعلوماتي لقائمه التدفقات النقدية ودوره في تقديم الأداء المالي. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، . كربلاء، علوم المحاسبة كلية الإدارة والاقتصاد، العراق: جامعة كربلاء، ص 33

³ عبد المجيد بادي، و ناصر عرواني. (2016)، المحتوى المالي لجدول تدفقات الخزينة. مجلة دراسات العدد الاقتصادي 07، ص 213

الجدول (01-01): قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة للفترة من N-1 إلى N

البيان	الملاحظة	السنة N	السنة N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات متأتية من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفق الخزينة المرتبط بالعناصر غير عادية.			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن إقتناء تشييتات مادية أو معنوية التحصلات من عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية أو المعنوية المسحوبات عن إقتناء تشييتات مالية التحصلات من عمليات التنازل للقيم الثابتة المالية الفوائد المحصلة عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة متأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات الخزينة متأتية من أنشطة التمويل التحصلات الناتجة عن إصدار الأسهم . الحصص و غيرها من التوزيعات التي يتم القيام بها . التحصلات المتأتية من الفوائد . تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير الخزينة للفترة (أ+ ب+ ج) الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالي الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخ في 19 مارس 2009، ص35

ب- الطريقة غير المباشرة: تركز هذه الطريقة على الفرق بين الربح المحاسبي والمبلغ الصافي لقائمة التدفقات النقدية،

و تقدم هذه الطريقة كصافي النسبة مضاف إليه أو مخصوم منها التغير في حسابات الأصول والخصوم المتداولة المرتبطة بالتشغيل ما عدا النقدية وما يعادله.¹

و بمعنى آخر هي الطريقة التي يتم من خلالها تصحيح النتيجة الصافية للنسب المالية من خلال استبعاد العمليات التي ليس لها أثر نقدي و التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل.²

تتمتع هذه الطريقة بمجموعة من المميزات أهمها:³

- ✓ تركز هذه الطريقة على الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، لذا فهي توفر علاقة جيدة ومفيدة بين قائمة التدفقات النقدية و قائمة الدخل وقائمة المركز المالي
- ✓ تكسب هذه الطريقة مستخدم القوائم المالية القدرة على تحويل وتعديل هذه هي القوائم لعدة فترات محاسبية، بحيث توفر لديهم معلومات عن التدفقات النقدية لعدة فترات متتالية تكفي لإجراء التنبؤ على أساس سليم .

سيتم عرض قائمة التدفقات النقدية وفق هذه الطريقة كما يوضح الجدول التالي:

¹ صالح مرازقة ، و فتيحة بوهرين . مرجع سابق ، ص 86

² - عبد المالك زين. (2014-2015) القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي .مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة الماجستير في المحاسبة، . بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة أحمد بوقرة، ص 38

³ محمد يوسف الهباش. (2006) استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، . غزة، المحاسبة والتمويل كلية التجارة، فلسطين: الجامعة الإسلامية ، ص 33.

الجدول (01-02): قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة للفترة من N-1 إلى N

البيان	الملاحظة	السنة N	السنة N-1
تدفقات الخزينة متأتية من أنشطة الاستغلال صافي نتيجة السنة المالية تصححات من أجل: - الاهتلاكات و المؤونات - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن وحسابات الحقوق الأخرى - تغير الموردين والديون الأخرى - النقص أو الزيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستغلال(أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار - مسحوبات عن اقتناء تشييدات - التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة . - تأثير تغيرات محيط الإدماج(1)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل - الحصص المدفوعة للمساهمين - زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) - إصدار قروض - تسديد قروض			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)			
تغير الخزينة للفترة (أ+ب+ج) الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1) تغير الخزينة خلال الفترة.			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخ في 19 مارس 2009، ص36

المبحث الثالث : احتياجات مستخدمي القوائم المالية للمعلومة المحاسبية و خصائصها

المطلب الأول : إحتياجات الأطراف الخارجية من المعلومات المحاسبية

احتياجات مستخدمي القوائم المالية تتطلب وجود بيانات ومعلومات دقيقة وملائمة وكافية لمساعدتهم في اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة. ونظرًا لتنوع الأطراف وتباين احتياجاتها لهذه المعلومات المحاسبية، فقد تم تقسيم احتياجات مستخدمي المعلومات إلى نوعين رئيسيين:¹

الأول هو المعلومات المحاسبية التي تلبي احتياجات الأطراف الخارجية، والثاني هو المعلومات المحاسبية التي تلبي الاحتياجات الداخلية.

درجة عدم التأكد من المعلومات تختلف بين الأطراف الداخلية والخارجية التي تستخدم هذه المعلومات. فالأطراف الخارجية تعمل في ظل درجة عالية من عدم التأكد نظرًا لعدم معرفتها بالكثير من الحقائق والأحداث الهامة التي قد تحدث في المستقبل، بينما يكون لدى المستخدمين الداخليين درجة أقل من عدم التأكد نظرًا لاتصالهم المباشر بالوحدة المحاسبية ومعرفتهم بالأحداث الهامة في المشروع.

إعداد القوائم المالية يوفر معلومات تمكن المستخدمين من تقييم التغيرات في صافي أصول المؤسسة وهيكلها المالي، بما في ذلك درجة السيولة وقدرتها على سداد ديونها، وقدرة الشركة على تحقيق تدفقات نقدية متوافقة مع الظروف المتغيرة والفرص. تعتبر معلومات التدفق النقدي مفيدة لأنها تمكن المستخدمين من إنشاء نماذج لتقييم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.

يوجد مجموعة كبيرة من المستخدمين يحتاجون معلومات محاسبية تساعدهم في اتخاذ قراراتهم، و في هذا المطلب سوف نذكر لكم البعض منهم و ما هي احتياجات كل مستخدم على حيدا:

أ. المستثمرون :

تعتبر هذه الفئة من المستخدمين، سواء كانوا حملة أسهم أو سندات، سواء كانوا مستثمرين حاليين أو محتملين، مهمة بتحليل القوائم المالية لتقييم علاقتها المستقبلية بالمشروع واتخاذ قرارات استثمارية بناءً على ذلك. بالتالي، يحتاجون إلى معلومات محددة وهي:

¹ نعيم دهمش، القوائم المالية ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً- قائمة التغير في المركز المالي من الناحية العملية والعلمية، (عمان: معهد الدراسات المصرفية الأردني، 1995م)، ص 39

- (1) الاتجاه الذي إتخذته ربحية الشركة على مدى فترة معقولة من الزمن
 - (2) أداء الشركة على المدى الطويل والقصير وقدرتها على تحقيق الأرباح من الاستثمارات
 - (3) سياسة توزيع الأرباح
 - (4) الوضع المالي للشركة بأداء للشركة المشابه وأداء الصناعة التي تنتمي إليها
 - (5) نتيجة مقارنة أداء الشركة بأداء الشركة المشابه وأداء الصناعة التي تنتمي إليها
 - (6) إمكانية تطور الشركة ونموها وبيان أثر ذلك على الأرباح وقيمة الأسهم
 - (7) المخاطر: يرغبون في تقييم المخاطر المالية والأخرى المرتبطة بالمشروع ومدى قدرته على التعامل مع تلك المخاطر
- تقديم هذه المعلومات يساعد هذه الفئة من المستخدمين على اتخاذ قراراتهم بشأن الاستثمار في المشروع، سواء كانوا يرغبون في البقاء كمستثمرين أو بيع أو شراء استثماراتهم في المشروع.
- ب. **المقرضون**: تهتم هذه الفئة بمعرفة قدرة الشركة على دفع الديون المستحقة عليها عند استحقاقها، وعلى الوفاء بالفوائد التي تترتب على تلك الديون، لذلك فهم يحتاجون إلى المعلومات التالية¹:
- (1) سيولة الشركة لأنها المؤشر الأمثل على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير
 - (2) ربحية الشركة وهيكلها المالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها والتوقعات الطويلة الأجل لأنها المؤشر الأفضل على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في المدى الطويل
 - (3) السياسات التي اتبعتها الشركة في الماضي لمواجهة احتياجاتها المالية
- ج. **العملاء**: اهتمامات العملاء المباشرين بالمعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية للمشروع تنبع من رغبتهم في التعرف على جوانب هامة تتعلق بالاستمرارية المؤسسية، وخاصة عندما يكون لديهم علاقة طويلة الأجل مع المؤسسة.
- اهتمامات العملاء المباشرين بالمعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية للمشروع تنبع من رغبتهم في التعرف على جوانب هامة تتعلق بالاستمرارية المؤسسية، وخاصة عندما يكون لديهم علاقة طويلة الأجل مع المؤسسة.²
- (1) استقرار المؤسسة: يرغبون في معرفة مدى استقرار المؤسسة وقدرتها على البقاء في السوق لفترة طويلة. يهتمهم تقييم قوة واستدامة نمو المؤسسة.
 - (2) سجل الأداء المالي: يرغبون في مراجعة سجل أداء المؤسسة المالي، مثل الإيرادات والأرباح والخسائر على مر السنوات، لتقييم استقرارها ونجاحها المالي.

¹نعيم دهمش، مرجع سابق ص 39
²ياسين أحمد عيسى، مرجع سابق، ص 395.

(3) التوزيعات والأرباح: يهتمون بمعرفة قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح للمساهمين على المدى الطويل. يبحثون عن مؤشرات على استمرارية تلك التوزيعات في المستقبل.

(4) العلاقة الطويلة الأجل: يعتبرون عنصر العلاقة الطويلة الأجل مع المؤسسة أمراً هاماً. يرغبون في التأكد من استمرارية تلك العلاقة وثباتها لتحقيق الفوائد والتواصل الجيد مع المؤسسة.

بتوفير هذه المعلومات المحاسبية، يمكن للعملاء المباشرين تقييم الاستقرار والمتانة المالية للمؤسسة، وبناء على ذلك يمكنهم اتخاذ قراراتهم المستقبلية.

د. الموردون والدائنون التجاريون الآخرون : تهم العملاء المباشرين المعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق. وعلى الجانب الآخر، يهتم الدائنون التجاريون عادةً بالمؤسسة لفترة زمنية أقصر من اهتمام المقرضين، ما لم تكن المؤسسة هي عميل رئيسي لهم. وبالتالي، يحتاج أصحاب الديون قصيرة الأجل بشكل عام إلى المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من اتخاذ القرارات المتعلقة بأنواع الائتمان الممكن منحها للمشروع والضمانات المطلوبة والشروط المتعلقة بها.

بتوفير هذه المعلومات المحاسبية، يمكن للعملاء والدائنين تقييم قدرة المشروع على سداد المستحقات المالية وفهم الشروط والضمانات المتعلقة بالمعاملات المالية. كما يمكنهم اتخاذ قراراتهم المستقبلية بناءً على هذه المعلومات، مما يساهم في تحقيق الثقة والاستقرار في العلاقات المالية بين الأطراف المعنية.¹

هـ. الحكومات ووكالاتها (مؤسساتها) : الجهات العامة قد تكون لها اهتمامات عامة أو عامة بما تنشره المشروعات من معلومات وبيانات مالية، حيث تهتم الحكومات ووكالاتها، بعملية توزيع الموارد وبالتالي نشاطات المشروع، من أجل تنظيم نشاطات المشروع وتحديد السياسات الضرورية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة².

و. الجمهور : يؤثر المشروع على أفراد الجمهور بطرق متنوعة، على سبيل المثال، قد تقدم المشروعات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها: عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين، ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نمو المشروع وتنوع نشاطاتها³.

ز. الدارسون والباحثون : يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من عمل الأبحاث والدراسات الميدانية والتطبيقية المتنوعة⁴

¹ د. محمود السيد الناعي، دراسات في نظرية المحاسبة- مدخل معاصر، المنصورة: المكتبة العصرية، 2011م، ص289

² د. ثناء علي قباني، مبادئ المحاسبة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009م، صص14-15

³ د. عبد الوهاب نصر علي، القياس والإفصاح المحاسبي - وفقاً لمعايير المحاسبة العربية والدولية / ج1، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007م، ص40

⁴ سناء مسودة، مدى اعتماد الشركات المالية على القوائم المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، عمادة الدراسات العليا- الجامعة الأردنية، 1992م، ص 24

المطلب الثاني: احتياجات الأطراف الداخلية من المعلومات المحاسبية

في السابق، لم تكن المحاسبة تلقى اهتماماً كبيراً كأداة داخلية لخدمة إدارة المشروع، إذ كان تركيز المحاسبة يتمحور حول خدمة المستخدمين الخارجيين وتلبية احتياجاتهم من المعلومات لاتخاذ قراراتهم. ولكن في الآونة الأخيرة، زاد الاهتمام بدور المحاسبة في خدمة إدارة المشروع، وتم العمل المستمر على تحسين طرق قياس وعرض هذه المعلومات، مما أدى إلى ظهور وظائف ومسؤوليات جديدة. وكل هذا العمل أنشأ احتياجات جديدة للمعلومات المحاسبية.¹

و انعكست الاحتياجات الجديدة الداخلية من المعلومات في الاهتمام المتزايد بالمحاسبة في السنوات الأخيرة لذا فإن المحاسبة جاءت وليدة التطبيق العملي لتسهم في حل المشاكل وتوفير احتياجات مستخدمي المعلومات، وتتضمن فئة المستخدمين الداخليين للمعلومات المحاسبية كلاً من² :

أ. الموظفون:

الموظفون والمجموعات الممثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية رب العمل كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقويم المؤسسة على دفع مكافأتهم وتعويضاتهم ومنافع التقاعد وتوفير فرص عمل³

ب. إدارة المشروع:

تحتاج إدارة المشروع سواء الإدارة العليا أو الإدارة التنفيذية إلى كثير من المعلومات المالية الواردة بالتقارير المالية لمساعدتهم على اتخاذ القرارات والمتعلقة بالنواحي التكتيكية للمشروع⁴ تهتم إدارة المشروع بالحصول على معلومات للحكم على مدى كفاءتها في إدارة المشروع خلال الفترة المعينة ومن هذه المعلومات :

- (1) ربحية الشركة وعوائد الإستثمار
 - (2) نتيجة مقارنة أداء المشروع بأداء المشاريع الأخرى المماثلة في الحجم وطبيعة النشاط .
 - (3) كيفية توزيع الموارد على أوجه الاستخدام. وكفاءة إدارة الموجودات .
 - (4) أن هناك بعض الأسباب التي تشجع الإدارة على التلاعب في المعلومات المحاسبية وبالتالي تؤدي إلى عدم الموضوعية والانحياز في المعلومات المقدمة منها :
- عدم تداول المعلومات المحاسبية بين الرؤساء والمرووسين بالشكل المناسب.

¹ D. E. Young Effective Presentation of Reports "Information for Understanding William Falcomed reporting. Financial to management" ،N. Y. A. M. A. ،1985 ،p14.

² منصور المعايدة، المحاسبة الإدارية- التخطيط واتخاذ القرارات، (عمان: مؤسسة رم للتكنولوجيا والكمبيوتر، 1993م)، ص 13

هيلا محمود حسان، مرجع سابق، ص 21³

⁴ محمود إباراهيم تركي، تحليلات تقارير المالية، (الرياض: جامعة الملك سعود/ ط2، 1990م) ، ص11

- إعتقاد المديرين على مصدر واحد في الحصول على المعلومات مما يؤدي إلى التحيز وعدم الموضوعية.

المطلب الثالث: تعريف المعلومة المحاسبية وخصائصها

أولاً: تعريف المعلومة المحاسبية:

نظام المعلومات المحاسبية هو الأساس الذي يتم من خلاله تسجيل البيانات ومعالجتها وتحويلها إلى قوائم مالية. تهدف هذه القوائم إلى أن تكون محركاً للإدارة، حيث توفر المعلومات اللازمة لإدارة المشاريع بكفاءة. فعالية الإدارة تعتمد بشكل كبير على توافر المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة على الأداء. إن توفير هذه المعلومات يمكن الإدارة من اتخاذ القرارات الصحيحة ومتابعة الأداء وتحقيق الأهداف المرجوة.¹ و من هذا التعريف نستنتج أن المعلومة عبارة عن بيانات تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل بالنسبة لمستخدم ما، مما يمكنه إستخدامها في العمليات الجارية و المستقبلية لإتخاذ القرارات، كما نضيف أن البيانات ما هي إلا المادة الخام التي تحتاج إلى تصنيع لكي تتحول إلى منتج نهائي ألا و هو المعلومة.

ثانياً: خصائص المعلومة المحاسبية:

نجد أن المعلومة تتعدد من حيث أنواعها و لهذا يجب أن نتعرف على خصائصها التي تجعلها مفيدة لكي نأخذ المعلومات التي نحتاجها و سنذكر بعض الخصائص:

1. الملائمة:

هناك عدة تعاريف لملائمة المعلومة ، حيث تشير أغلبها إلى أن المعلومات ذات الملائمة هي تلك المعلومة التي في حالة الحصول عليها يكون تأثيرها على إتخاذ القرار، كما أنها تقلل من حالة عدم التأكد عن طريق المساعدة في التنبؤ بما سيحدث أو المصادقة على ما حدث فعلاً؛ إن التعريف السليم للملائمة هو قدرة المعلومة على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين، و يقصد بها أن تكون المعلومات التي تظهر في القوائم المالية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزعم اتخاذه، مثلاً نحن نقوم بدراسة التدفقات النقدية فإن المعلومات غير النقدية تعتبر غير ملائمة؛

2. الكفاية:

إن زيادة منفعة المعلومات المحاسبية و درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات يتطلب أن تكون التقارير المالية التي تتضمنها متاحة للجميع بقدر كافي، بحيث يتم نشرها دورياً و بصفة منتظمة؛

3. قابلية للمقارنة و الفهم:

نجد أن قيمة المعلومة تزداد بازدياد إمكانية إجراء المقارنة بين فترة و أخرى لنفس المؤسسة، و مدى إمكانية تطبيق المعايير و السياسات المحاسبية من فترة إلى أخرى، إذ تمكن القوائم المالية القابلة للمقارنة

1 - عبد المالك عمر زيد ، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي ، الإطار التاريخي للمحاسبة . ط1 . عمان 2002 ، ص1

المستخدمين استنباط رؤى ثاقبة عن اتجاهات المؤسسة و أدائها بمرور الوقت، إضافة إلى إمكانية مقارنة قوائم المؤسسة مع قوائم المؤسسات الأخرى، كما يجب أن تكون المعلومة واضحة و خالية من الغموض و يسهل فهمها، على سبيل المثال مقارنة مبيعات شركة بشركة مماثلة في نفس الصناعة؛

4. الوقت المناسب:

أي أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب فتأخر الحصول على المعلومات يضيع الكثير من الفرص، كما يقصد بها توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية إتخاذ القرار.¹

5. الموثوقية:

لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوق فيها وتعتمد عليها وتتسم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة و التحيز وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد إن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه.

6. الخلو من الأخطاء:

يعني انو لا توجد أخطاء أو اغفالات في وصف الظواهر وان العلمية المستخدمة لإنتاج المعلومات المالية المقرر عينا قد تم اختياريا وتطبيقيا دون أخطاء فيها. وحتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تتصف بخاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق.

7. الحياد:

ويقصد بالتمثيل المحايد خيار بدون تحيز في اختيار أو عرض المعلومات المالية ولا يجب أن تعد وتعرض لخدمة جهة معينة من مستخدمي هذه المعلومات على حساب أطراف أخرى، أو لتحقيق غرض أو بهدف محدد، وانما تكون للاستخدام العام.

8. خاصية التنبؤ:

هذه الخاصية عبارة عن توفر إمكانية التنبؤ بالنتائج المستقبلية وذلك بالاعتماد على المعلومات المعبرة عن الماضي، أي وجود علاقة بين المعلومات الماضية والتنبؤ بالمستقبل ، إن عملية التنبؤ لا تكون إلا على أساس معلومات من الماضي ،كما أن الاطلاع على المعلومات الماضية دون توقع المستقبل تعتبر عملية لا جدوى منها، أما عن علاقة قدرة التنبؤ بالقرار فتتجسد في تقليل درجة عدم اليقين من خلال وضع توقعات للنتائج المستقبلية .

¹ قاسم ابراهيم ،نظام المعلومات المحاسبية وحدة الدبء للطباعة و النشر،العراق،2003،ص29

و من هنا نستنتج أنه لابد من عرض أكبر كم من المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية للقضاء على ظاهرة التحيز في الحصول على المعلومات، ففي حالة استفادة أطراف معينين بالمعلومة قبل وصولها لكافة المستخدمين فإن ذلك يؤدي لتحول المستثمرين عن الاستثمار في الأسهم إلى قطاعات أخرى، و توافرها في الوقت المناسب و بالكم الكافي و تكون ملائمة لجميع الأطراف المستخدمة للقوائم المالية. و نرى أن لتعدد الأطراف المستفيدين من المشروع و خاصة كثرة عدد المساهمين أصحاب المشروع، وتوكيلهم الإدارة بتسيير أعمال المشروع لمصلحتهم دور في نشر المعلومات التي يرغب بها مستخدموا القوائم المالية، ويتصف مستخدمو القوائم المالية من خارج المشروع بأن لديهم نطاقاً واسعاً ومتضارباً من المصالح، ولكل من هذه الأطراف هدف معين من تحليل وتفسير القوائم المالية، حيث تختلف الحاجة للمعلومات ونوعها حسب الخيارات التي يواجهها مستخدم هذا المشروع للمعلومات، لذلك فإن الأطراف المستخدمة للقوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المشروع سواء بشكل مباشر أم غير مباشر. و منه نتوصل إلى أنه بالرغم من تعدد أنواع مستخدمي المعلومات المحاسبية إلا أن نفع المعلومات يتوقف على من يتخذ القرار ومنهجية إتخاذ القرار، بالإضافة إلى طريقة متخذ القرار في تحليل هذه المعلومات و ما تتميز به هذه الأخيرة من مميزات و خواص.

خلاصة:

تبرز قائمة التدفقات النقدية دورا هاما بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية من خلال المعطيات المختلفة التي تقدمها على غرار القوائم المالية الأخرى فهي تعطي التدفقات النقدية التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على إعطائهم نظرة مستقبلية على واقع المؤسسة ومدى إمكانية تحقيقها لتدفقات نقدية مستقبلية . كما تبرز قائمة التدفقات النقدية التشغيلية مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات نقدية داخلية كافية لتغطية التدفقات نقدية الخارجة بالنسبة لأنشطة التشغيلية، وكلما كان صافي تدفق النقدية موجبا وكبيرا كلما كان مؤشرا جيدا على وجود سيولة كافية وتعظيم لربحية المؤسسة وخاصة على المدى القصير . أما فيما يخص أهمية التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهي تعكس مدى درجة توسع وتطور المؤسسة من خلال صافي التدفقات الاستثمارية وخاصة على المدى البعيد أو الطويل أما التدفقات التمويلية فهي تعطي صورة حول وضعية المؤسسة من ناحية التمويل والذي يعطي مستخدمي القوائم المالية صورة واضحة حول السياسات المنتهجة من طرف المؤسسة في تمويل عملياتها، وهذا علينا معرفة من هم مستخدمو القوائم المالية و ماذا يحتاجون من هذه القوائم بصفة عامة و هذا ما سنتطرق إليه في المبحث الموالي.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين سيكون المبحث الأول عرض للدراسات السابقة للموضوع والمتمثلة في الدراسات ذات صلة بموضوع الإفصاح المحاسبي عن التدفقات النقدية و الأطراف المستخدمة للقوائم المالية و مدى تلبيتها لاحتياجاتهم، و سنلمس هذا من خلال عرض جزء للدراسات العربية و جزء للدراسات الأجنبية، أما في المبحث الثاني سنقوم بمناقشة هذه الدراسات من خلال الوقوف على أهم أوجه التشابه و الاختلاف بين هذه الدراسات و دراستنا الحالية.

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة

بعد الإطلاع على الدراسات السابقة و المراجع التي توفرت لدينا سنذكر البعض منها كالآتي:

المطلب الأول: دراسات خاصة بالإفصاح المحاسبي

✓ دراسة (هدى غريبي، 2019) : بعنوان " تقييم الإفصاح المحاسبي عن التدفقات النقدية وأثره على القرار الاستثماري"، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر الإفصاح المحاسبي عن قائمة التدفقات النقدية على القرار الاستثماري وذلك من خلال دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار للفترة ما بين 2014 و 2018، وتمثلت أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي :

- جدول التدفقات النقدية يساهم في تحديد أنشطة المؤسسة ومعرفة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة؛
- إن إضافة قائمة التدفقات النقدية لمنظومة الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يعتبر خطوة معتبرة نحو الشفافية ومكسب معلوماتي للأطراف المهتمة؛
- يساعد جدول التدفقات النقدية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تساعد مختلف الأطراف ذات العلاقة سواء العلاقة الداخلية أو الخارجية في ترشيد قراراتهم؛
- تعتبر قائمة التدفقات النقدية أداة من أدوات الإفصاح عن القرارات المالية؛

✓ دراسة هارون عزوي تحت عنوان " دور قائمة التدفقات النقدية في تحسين فعالية الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية

هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع تطبيقها في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بحسب ما يقتضيه النظام المحاسبي المالي ، وإبراز دورها في تقديم معلومات عن جوانب من الواقع الاقتصادي لها والتي لم يكن بالإمكان التوصل لها قبل اعتمادها كقائمة أساسية ، وتكمن أهمية الدراسة في الدور الذي تقدمه قائمة التدفقات النقدية التي أصبحت واحدة من القوائم الأساسية التي يجب على المؤسسة إعدادها عند قيامها بنشاطها الاقتصادي ، حيث تنحصر مشكلة الدراسة فيما إذا كانت معلومات قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بخاصية الموثوقية باعتبارها من متطلبات تحسين فعالية الإفصاح المحاسبي إذ توفر هذه القائمة إفصاحات يمكن أن تكون مصدرا لاشتقاق بعض المؤشرات التي تساعد في تقييم سيولتها ، كما قام الباحث بالنظر إلى طريقتين التي يتم ما عرض معلومات متعلقة بقائمة التدفقات النقدية وهي الطريقة مباشرة وغير مباشرة ، حيث قام أيضا بدراسة حالة لشركة العمومية الاقتصادية للكهرباء الريفية والحضرية ، وأظهرت الدراسة أن المعلومات التي تنصح عنها قائمة التدفقات النقدية لشركة محل الدراسة تتمتع بخاصية الموثوقية.

✓ دراسة بالعيد محمد الكامل تحت عنوان " دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها"

تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على دور الإفصاح المحاسبي في رفع كفاءة المعلومات المحاسبية وتعزيز الثقة بين الوحدة الاقتصادية و المساهمين مما يقلل من التكاليف ، وكذا الوقوف على مدى توفير الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية من وجهة نظر المستفيدين منها ، حيث تكمن أهمية الدراسة في التعرف على الإفصاح المحاسبي ، وإبراز أهميته في المؤسسة ، كما تنحصر مشكلة الدراسة فيما إذا كان يمكن اعتبار الإفصاح الجيد في المعلومة المحاسبية الموجودة في القوائم المالية ضروري لاتخاذ القرارات الصحيحة والسليمة ، حيث قام الباحث بتطرق إلى موضوع الإفصاح ونظام المعلومات المحاسبية ، كما قام بدراسة ميدانية لواقع البنوك ومؤسسات الإقتصادية في الجزائر عن طريق الاستبيان وتوصل إلى أن هناك اهتمام واضح وجيد من قبل البنوك و المؤسسات العمومية على السياسات المحاسبية متبعة في هذه المؤسسات مما يكسبها مصداقية في المعلومات وبالتالي الاعتماد عليها بشكل كبير ، حيث اغلب مؤسسات تقوم بالإفصاح المحاسبي عن طريق السياسات المحاسبية المطبقة سواء تعلق الأمر بتطبيق معايير محاسبة الدولية أو القيام بنشر قوائم المالية مجمعة في حالة وجود شركات تابعة.

المطلب الثاني: دراسات خاصة بالتدفقات النقدية

✓ دراسة (نوري محمد معافي، (2015): بعنوان "مدى إدراك أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة بنغازي، ليبيا، كلية الاقتصاد.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى إدراك المستخدم الداخلي بصندوق الضمان الاجتماعي لأهمية قائمة التدفقات النقدية، ومساهمتها في تقديم معلومات إضافية لترشيد القرارات، كما هدفت إلى بيان أهمية النشاط الرئيسي، ومدى التركيز على نتيجة التدفقات النقدية من هذا النشاط عند عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، وذلك من خلال تقديم دليل صافي من عينة مختارة من الإدارات الخاصة والفروع التابعة لصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا، حيث تم استخدام استمارة الاستبيان في هذه الدراسة، وتتمثل أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة فيما يلي:

- إدراك المستخدم الداخلي بصندوق الضمان الاجتماعي وبشكل عالي لأهمية قائمة التدفقات النقدية ومساعدتها على توفير معلومات هامة يستفاد منها في عملية ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا؛

- وجود أثر لعدم التركيز لعناصر النشاط التشغيلي في عملية ترشيد القرارات الاستثمارية؛

- هناك أثر لقائمة التدفقات النقدية في عملية ترشيد القرار؛

- أجمعت عينة الدراسة وبشكل عال على اعتبار أن النشاط التشغيلي والذي يتم تحصيله هو مصدر التمويل الرئيسي والأساسي لصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا والاعتماد على هذا المصدر في تمويل العمليات الاستثمارية.

✓ دراسة (عبد المجيد بادي، ناصر عزواني، 2016): بعنوان "المحتوى المالي لجدول تدفقات الخزينة الذي يعتبر من القوائم المالية الملزمة على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفق متطلبات النظام المحاسبي (SCF)، حيث يعرض هذا الجدول المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة عن الأنشطة الرئيسية للمؤسسة (التشغيلية، الاستثمارية و التمويلية)، حيث تم في هذا البحث الاستناد على مثال تطبيقي لمؤسسة سلسلة الأوراسي 2013 لتسليط الضوء على القراءة المالية لجدول تدفقات الخزينة، وأهم النتائج المتوصل إليه:

- جدول تدفقات الخزينة يتضمن الخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية من ملائمة و موثوقية التي تجعله يحظى باهتمام من قبل المسيرين والمساهمين المحليين باعتباره يشتمل على المقبوضات والمدفوعات النقدية طول الدورة المالية للمؤسسة؛

-جدول تدفقات الخزينة يسهل التعرف على مصادر النقدية واستعمالاتها للوقوف على الحالة المالية للخزينة وتقييم قدرة المؤسسة على خلق تدفقات نقدية للوفاء بالتزاماتها نحو الدائنين وتوزيعات الأرباح؛

-كما توصلت أيضا القراءة المالية لجدول تدفقات الخزينة لمؤسسة سلسلة الأوراسي لنشاط 2013 على إمكانية هذا الجدول على مد مستخدمي القوائم المالية بمؤشرات مالية كافية لتقييم الأداء المالي والحكم على وضعية سيولة الخزينة.

المطلب الثالث: دراسات باللغة الأجنبية

دراسة Hertenstein, Julie and Mackinnon, Sharon (1997) بعنوان "حل لغز قائمة التدفقات النقدية"

حيث ناقش الباحث قائمة التدفقات النقدية باعتبارها أحد أهم القوائم المالية المعدة من قبل الشركات ولماذا لم تجد القائمة الاهتمام الذي تستحقه، بهدف الوصول إلى نتيجة تتعلق بضرورة اعتماد هذه القائمة إلى جانب القوائم الأخرى في تقييم أداء الشركات حيث استخلص من دراسته توضيح أهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية لاستخراج النسب المالية لأغراض التنبؤ بالإفلاس وعدم الاعتماد فقط على القوائم المالية التقليدية ومدى كفاية النقدية المتوفرة لدى الشركة في مواجهة الأعمال التوسعية للشركة وأيضا رغبة حملة الأسهم في الحصول على توزيعات نقدية¹

✓ دراسة Randerson, Erik (2004) بعنوان "عصر الكشف/ الإفصاح التام، ماذا عن النقدية؟"

في هذا البحث قام الباحث بدراسة القوائم المالية لمجموعة من الشركات بهدف التوصل إلى معرفة الاختلاف أو التطابق في نتائج التحليل المالي وأبرز الباحث على أن هناك العديد من الشركات التي أظهرت عائد مرتفع للسهم بينما كان التدفق النقدي سالباً وقد ركز الباحث على ضرورة إعداد التدفقات النقدية الربع سنوية حيث أكد على أن الربح يعتبر رأي ولكن النقدية تعتبر حقيقة ، وفي نهاية الدراسة أكد الباحث على ضرورة إلزام الشركات بالإعلان عن قائمة التدفقات النقدية في الجرائد الرسمية أسوة بالقوائم المالية الأخرى²

✓ دراسة Stewart , Jones (1998) بعنوان " تقييم لتصنيف المستخدمين لاستخدام التقارير المالية التي تعتمد على مبدأ النقدية مقابل التقارير التي تعتمد على مبدأ الاستحقاق في استراليا "

حيث قام الباحث بتطبيق دراسته من خلال عمل مسح على 83 ضابط ائتمان و 76 محلل مالي بهدف معرفة أي القوائم المالية يمكن الاعتماد عليها من قبل هؤلاء المستخدمين و توصل الباحث إلى نتيجة بأن معظم المستخدمين

¹ Hertenstein, Julie and Makinnon, Sharon, (1997), Solving The Puzzle Of The Cash Flow Statement, Business Horizon, Vol. 40, Issue 1, P 69 – 84

² Randerson, Erik, (2004), In An Era Of Full Disclosure, What About Cash?, Financial Executive, Vol. 20, Issue 6, P 48 – 51.

وخاصة المحللين الماليين يصنفون قائمة التدفقات النقدية بمرتبة أعلى من القوائم المالية الأخرى لأغراض اتخاذ القرارات المختلفة باستثناء تقييم الأداء.¹

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة رغم الأهمية البالغة للدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها، حيث تكلمت هذه الأخيرة عن الإفصاح و التدفقات النقدية من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية، إلا أن دراستنا تطرقت إلى هذه المتغيرات لكن من وجهة نظر المؤسسة.

المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة

بعد عرضنا لبعض الدراسات التي تناولت من قبل موضوع الإفصاح و قائمة التدفقات النقدية سنقوم بمناقشتها، و ذلك من خلال إبراز أوجه الشبه و أوجه الاختلاف حتى نعرف القيمة المضافة من بحثنا هذا و إدراك النقائص لإيجاد حلول لها.

المطلب الأول: مناقشة الدراسات الخاصة بالإفصاح المحاسبي

دراسة (هدى غريبي، 2019):

تمحورت دراسة الباحث على إبراز أثر الإفصاح المحاسبي عن قائمة التدفقات النقدية على القرار الاستثماري وذلك من خلال دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار (دراسة حالة 2014 - 2018) ، في حين تمحورت دراستنا على مدى مساهمة الإفصاح عن التدفقات النقدية في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية ذلك من خلال محاولتنا إبراز ضرورة الإفصاح عن المعلومة الموجودة في قائمة التدفقات النقدية لتلبية احتياجات المستخدمين ، أما فيما يخص الجانب التطبيقي للدراسة فقد قمنا بعملية توزيع الإسبيان على مؤسسات جزائرية 2023.

دراسة هارون عزوي:

تمحورت دراسة الباحث على دور قائمة التدفقات النقدية في تحسين فعالية الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع تطبيقها في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بحسب ما يقتضيه النظام المحاسبي المالي حيث قام بدراسة حالة للشركة العمومية الاقتصادية للكهرباء الريفية والحضرية ، وأظهرت الدراسة أن المعلومات التي تفصح عنها قائمة التدفقات النقدية لشركة محل الدراسة تتمتع بخاصية الموثوقية. في حين تمحورت دراستنا على مدى مساهمة الإفصاح عن التدفقات النقدية في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية ذلك من خلال محاولتنا إبراز ضرورة الإفصاح عن المعلومة الموجودة في قائمة

¹ Stewart, Jones (1998) , An Evaluation of User Rating of Cash Flow vs. Accrual Based Financial Reports In Australia , Journal of Managerial Finance , Vol.24, No. 11, P. 16-28

التدفقات النقدية لتلبية إحتياجات المستخدمين ، أما فيما يخص الجانب التطبيقي للدراسة فقد قمنا بعملية توزيع الإسباني على مؤسسات جزائرية 2023.

دراسة بالعيد محمد الكامل: تمحورت دراسة الباحث على دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها حيث قام الباحث بالتطرق إلى موضوع الإفصاح ونظام المعلومات المحاسبية ، كما قام بدراسة ميدانية لواقع البنوك ومؤسسات الإقتصادية في الجزائر عن طريق توزيع الاستبيان وتوصل إلى أن هناك اهتمام واضح وجيد من قبل البنوك و المؤسسات العمومية على السياسات المحاسبية المتبعة في هذه المؤسسات مما يكسبها مصداقية في المعلومات لتمتعها بخاصية الموثوقية. في حين تمحورت دراستنا على مدى مساهمة الإفصاح عن التدفقات النقدية في تلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من منظور المؤسسة ذلك من خلال محاولتنا إبراز ضرورة الإفصاح عن المعلومة الموجودة في قائمة التدفقات النقدية لتلبية إحتياجات المستخدمين ، أما فيما يخص الجانب التطبيقي للدراسة فقد قمنا بعملية توزيع الإسباني على مؤسسات جزائرية.

الجدول (02-02) يوضح أوجه التشابه وأوجه الاختلاف مقارنة بالمذكرتنا

اسم الباحث	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
هدي غريبي	- قام الباحث في دراسته الميدانية بدراسة حالة أما في دراستنا قمنا بتوزيع استبيان - قام الباحث بدراسة مؤسسة واحدة فقط أما نحن توجهنا إلى مجموعة من المؤسسات - النتائج المتوصل إليها من وجهة نظر المستخدمين أما نتائج التي تحصلنا عليها من وجهة نظر المؤسسة	كلتا الدراستين عالجتا موضوع الإفصاح عن التدفقات النقدية
هارون عزوي	- قام الباحث في دراسته بدراسة حالة أما في دراستنا قمنا بتوزيع استبيان - قام بدراسة مؤسسة واحدة فقط أما نحن توجهنا إلى مجموعة من المؤسسات الإنتاجية و الخدماتية.	تقريبا نفس النتائج المتوصل إليها
بلعيد محمد الكامل	- قسم الباحث الإستبيان على بنوك ومؤسسات عمومية أما دراستنا وجهت لمجموعة من المؤسسات الخدماتية والإنتاجية - النتائج المتوصل إليها الباحث من وجهة نظر المستخدمين أما نتائج التي تحصلنا عليها من وجهة نظر المؤسسة	كلتا الدراستين إركزتا على استبيان

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات الخاصة بالتدفقات النقدية

دراسة (نوري محمد معافي، 2015) :

ركز الباحث على قياس مدى إدراك المستخدم لأهمية قائمة التدفقات النقدية في تقديم المعلومات التي تساهم في ترشيح قراراتهم، في حين ركزنا في دراستنا على المؤسسة بحد ذاتها و مدى إدراكها لتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من خلال إفصاحها الكافي و الملائم لمعلوماتها ضمن قائمة التدفقات النقدية ، لكن كلا من الباحثين يهدفان إلى ترشيد القرارات الاستثمارية ، أما بالنسبة للدراسة الميدانية قام الباحث بتوزيع استمارة استبيان على عمال صندوق الضمان الاجتماعي بليبيا، لكن في دراستنا عملية توزيع الاستبيان كانت على مجموعة من المؤسسات الإنتاجية و الخدماتية بالجزائر لسنة 2023 .

دراسة (عبد المجيد بادي، ناصر عزواني، 2016) :

قام الباحثان بعرض جدول قائمة تدفقات النقدية و الذي يحوي المقبوضات و المدفوعات النقدية الناتجة عن الأنشطة الرئيسية للمؤسسة ، و ركزا على ما مدى إمكانية هذا الجدول على مد مستخدمي القوائم المالية بمؤشرات مالية كافية لتقييم وضعية سيولة الخزينة وهذا ما إستنتجناه من خلال الإجابات عن الأسئلة التي طرحت بالاستبيان ، إلا أن نتائج دراستنا كانت عبارة عن مخرجات عملية التحليل لبرنامج (SPSS) أما الباحثان إعتدما على الدراسة التطبيقية لمؤسسة سلسلة الأوراسي سنة 2013.

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف	اسم الباحث
- هناك أثر لقائمة التدفقات النقدية في ترشيد اتخاذ القرارات . - توزيع استبيان و استخدام برنامج الحزم و الإحصائيات (spss). - الهدف من كلتا الدراستين هو ترشيد القرارات.	- قام الباحث باستهداف المستخدم ليعرف مدى ادراكه لأهمية التدفقات النقدية أما دراستنا استهدفت المؤسسة لنعرف مدى إدراكها لاحتياجات مستخدمي قوائمها. - توزيع استمارة الاستبيان على عمال صندوق الضمان الاجتماعي بليبيا أما دراستنا كان توزيع الاستبيان على مجموعة من المؤسسات الإنتاجية و الخدماتية بالجزائر	نوري محمد معافى
- توصل الباحث إلى أن جدول تدفقات الخزينة يتضمن للخصائص النوعية للمعلومة المالية من ملائمة و موثوقية، و هذا ما قمنا بدراسته كفرضيات فرعية.	- اعتمادا الباحثان على الدراسة التطبيقية، أما دراستنا اعتمدنا على برنامج (spss). - الدراسة الميدانية للباحثين كانت على مؤسسة سلسلة الأوراسي سنة 2013، أما دراستنا الميدانية كانت موجهة لعدة مؤسسات لسنة 2023.	عبد المجيد بادي و ناصر عزواني

المطلب الثالث: مناقشة الدراسات باللغة الأجنبية

1. دراسة **Hertenstein, Julie and Mackinnon, Sharon (1997)**: تطرق الباحثان في دراستهما إلى توضيح أهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية إلى جانب القوائم المالية الأخرى وهذا ما أردنا التوصل إليه من خلال دراستنا، بحيث أستخدمنا إلى التحليل المالي باستخراج النسب المالية أما دراستنا اختلفت عنه من حيث الدراسة الميدانية أجرينا استبيان فيها.
2. دراسة **Stewart , Jones (1998)**: إستهدف الباحث مجموعة من المستخدمين و المحللين الماليين لمعرفة أي من القوائم المالية تصنف بالمرتبة الأولى بالطبع توصل إلى أن قائمة التدفقات النقدية تأتي قبل القوائم المالية الأخرى، إلا أننا إستهدفنا المؤسسة بحد ذاتها لمعرفة أي من القوائم المالية التي تلبي إحتياجات مستخدميها، بحيث كانت نقطة التطابق بين الدراستين هي توزيع الإستبيان للحصول على النتائج.
3. دراسة **Randerson, Erik (2004)**: قام الباحث بالتركيز على ضرورة إعداد التدفقات النقدية الربع سنوية و ذلك من خلال دراسته للقوائم المالية لمجموعة من الشركات، و أكد على أن الربح عبارة عن رأي أما النقدية تعتبر حقيقة، و هذا ما أردنا التحقق منه من خلال دراستنا لكن السؤال كان مطروح للمؤسسة عوضا عن المستخدمين، كما أن الباحث قام بالتحليل المالي لمجموعة من القوائم المالية و إستخراج المؤشرات للبرهنة على فرضياته، في حين قمنا بتقسيم إستبيان على مجموعة من المؤسسات.

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف	اسم الباحث
- كلتا الدراستين عالجتا موضوع قائمة التدفقات النقدية. - كلتا الدراستين يهدفان إلى توضيح أهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية	- قام الباحث في دراسته الميدانية بإستخراج النسب المالية للإستدلال و تفسير فرضيته (تقييم الأداء المالي)أما في دراستنا إستندنا على مخرجات الإستبيان. - قام الباحث بدراسة مؤسسة واحدة فقط أما نحن توجهنا إلى مجموعة من المؤسسات - النتائج المتوصل إليها من وجهة نظر المستخدمين أما نتائج التي حصلنا عليها من وجهة نظر المؤسسة	Hertenstein, Julie and Mackinnon, Sharon
كلتا الدراستين إعتدتا على توزيع الاستبيان و تحليل مخرجاته من أجل البرهنة على الفرضيات.	- إستهدف الباحث مجموعة من المستخدمين أما في دراستنا إستهدفنا المؤسسة بحد ذاتها. - الهدف من دراسة الباحث معرفة أي من القوائم يمكن الإعتماد عليها بالمرتبة الأولى أما في دراستنا أردنا أن نعرف ما مدى تلبية قائمة التدفقات النقدية لإحتياجات مستخدمي القوائم المالية.	Stewart , Jones
كلتا الدراستين عالجتا موضوع الإفصاح و قائمة التدفقات النقدية -كلتا الدراستين كان الهدف منهما هو ضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية.	- قسم الباحث بدراسة مجموعة من القوائم المالية لمجموعة من الشركات أما دراستنا قمنا بتوجيه مجموعة من الأسئلة لمجموعة من المؤسسات الخدمائية والإنتاجية. - أستند الباحث على التحليل المالي أما دراستنا أستندت على إستبانة.	Randerson, Erik

الفصل الثالث:

دراسة حالة لبعض المحاسبين

الفصل الثالث: دراسة حالة حول بعض المحاسبين

المبحث الأول: دراسة حالة لبعض المحاسبين لبعض مؤسسات ولاية سعيدة

من أجل تسليط ضوء على دور الافصاح عن التدفقات النقدية في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية دراسة حالة بعض المحاسبين لمؤسسات ولاية سعيدة وجمع المعلومات النظرية عنها قمنا بالتطرق الى هذا المبحث الى اعداد الدراسة الميدانية انطلاقا من مجتمع الدراسة وتحديد حجم العينة وذلك بالاعتماد على طرق محددة لجمع المعطيات اللازمة ومن ثم تنظيمها وهذا ما سيتم التعرف عليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة

يشتمل مجتمع الدراسة على موظفين في مجال المحاسبة لبعض المؤسسات بولاية سعيدة وهم الذين يتأثرون بدور الافصاح عن التدفقات النقدية

المطلب الثاني: عينة الدراسة

أجريت هذه الدراسة على عينة عددها 35 موظفين في مجال المحاسبة لدى بعض المؤسسات بولاية سعيدة، حيث قمنا بتوزيع 35 استمارة بالطريقة العشوائية، وتم استرداد 35 استمارة وتبقى كلها صالحة للتحليل الاحصائي.

المطلب الثالث: أداة الدراسة

اقتصرت الدراسة على الاستبيان الذي كان يعتبر كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة ومعرفة دور الافصاح المحاسبي عن التدفقات النقدية ، قمنا باجراء دراسة تطبيقية على موظفين في مجال المحاسبة لبعض المؤسسات ولاية سعيدة ، وقد استهدفت هذه الدراسة موظفين في مجال المحاسبة من المؤسسات ، حيث قمنا بصياغة الاستبيان وذلك بالتركيز على المحورين وهي:

• المحور الأول: الافصاح عن التدفقات النقدية.

- بحيث يتكون المحور الأول من أربع فروع:

♦ الفرع الأول: الملائمة

♦ الفرع الثاني: الكفاية

♦ الفرع الثالث: قابلية المقارنة والفهم

♦ الفرع الرابع: الوقت المناسب

• المحور الثاني: علاقة قائمة التدفقات النقدية بالقوائم المالية الأخرى.

*وقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس درجة المستجوبين على عبارات الاستبيان، وهذا المقياس مكون من خمس خيارات متدرجة يشير المبحوث الى اختيار واحد منها وهي خيارات موضحة كما يلي:

الجدول (1) درجات مقياس ليكارت الخماسي

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
درجة الموافقة	1.00_1.80	2.60_1.80	3.40_2.60	4.20_3.40	5.00_4.20

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على درجات ليكارت الخماسي

المبحث الثاني: وصف وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية:

المطلب الأول: وصف وتحليل الاستبيان

بعد قيامنا بجمع المعلومات من الاستبيانات الموزعة قمنا بتفريغها ومعالجتها من خلال البرنامج الاحصائي المعروف باسم الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS طبعة 26، وقد تم استخدام المعالجات الاحصائية التالية:

• التكرارات والنسب المئوية: لوصف بيانات العينة من حيث خصائصها.

• المتوسطات الحسابية: لمعرفة درجة موافقة الموظفين .

- الانحراف المعياري: لقياس تشتت الاجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.
- نموذج الانحدار الخطي البسيط : لتحديد نوع العلاقة وقوتها بين محاور الدراسة (المحور الأول: الافصاح عن التدفقات النقدية ، المحور الثاني: علاقة قائمة التدفقات النقدية بالقوائم المالية الأخرى)

الفرع الأول: الوصف الاحصائي لعينة الدراسة وفق المتغيرات الشخصية

أولاً: توزيع البيانات الشخصية

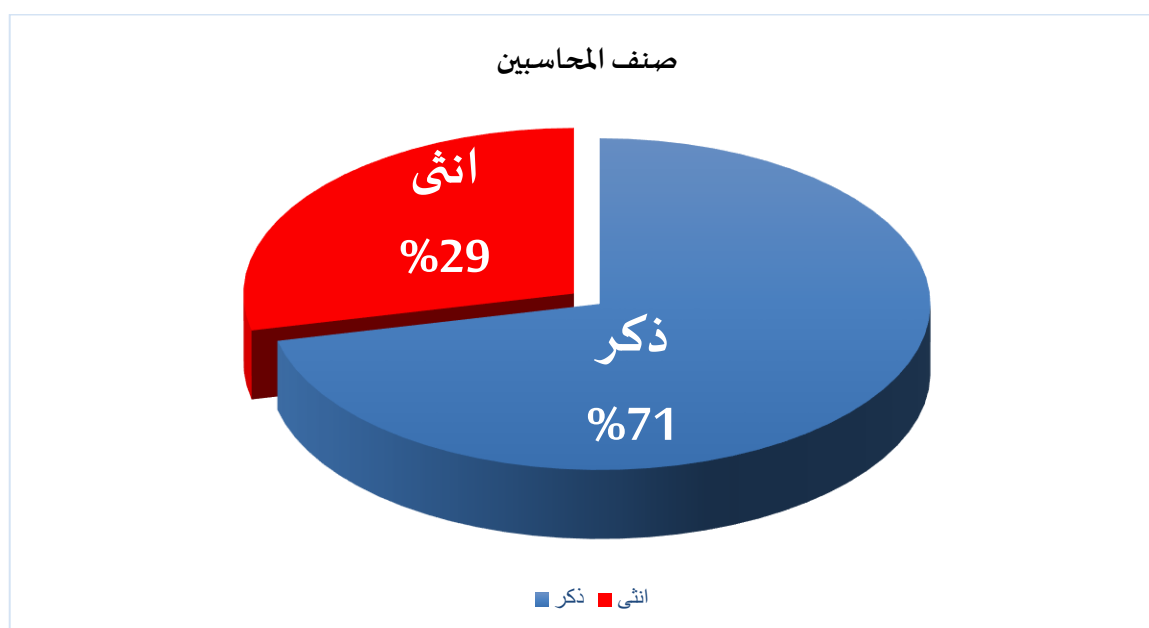
1-توزيع بيانات صنف المحاسبين

الجدول رقم (2) يبين صنف المحاسبين

النسبة المئوية	التكرارات	الصنف
71.4	25	ذكر
28.6	10	أنثى

المصدر من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (1) يبين صنف المحاسبين



المصدر من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يبين الشكل والجدول أعلاه توزيع بيانات صنف المحاسبين لعينتنا الدراسية وقد تبين لنا أن غالبية المحاسبين الذين تم اختيارهم بلغوا بـ 71% ذكور في حين بلغت نسبة الإناث 29%.

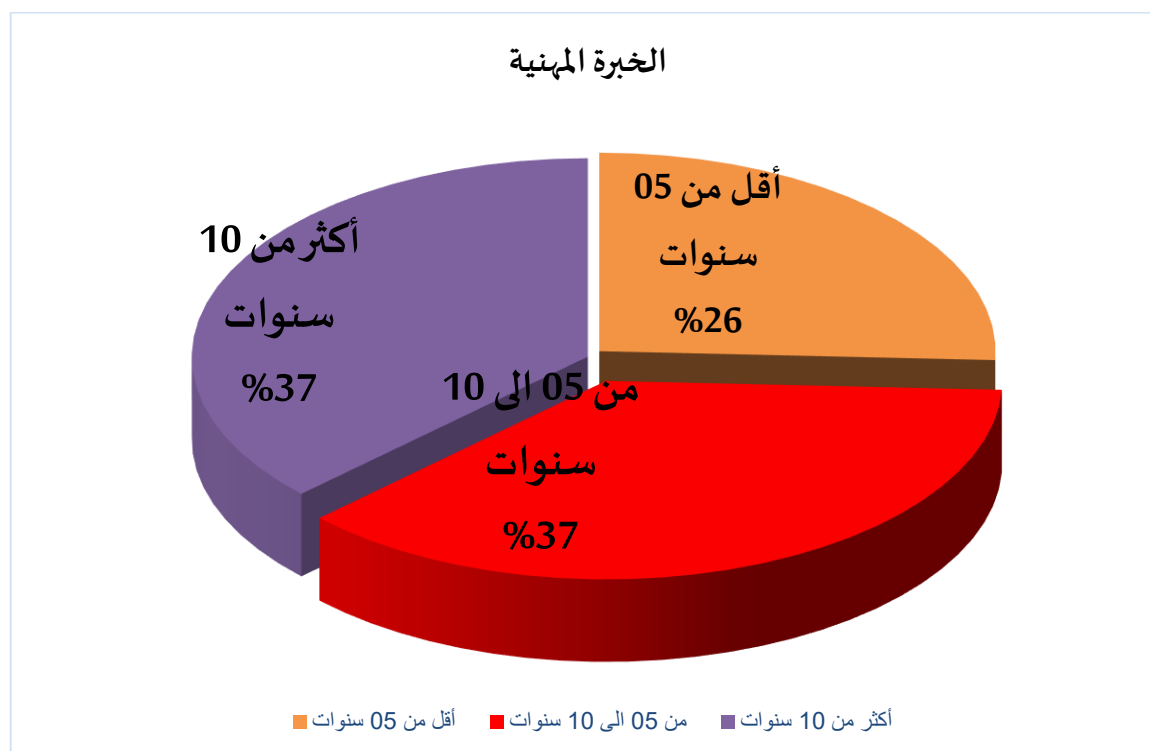
ثانياً: توزيع الخبرة المهنية

الجدول رقم (3) يبين الخبرة المهنية

الصنف	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 05 سنوات	9	25.7
من 05 الى 10 سنوات	13	37.1
أكثر من 10 سنوات	13	37.1

المصدر من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (2) يبين الخبرة المهنية



المصدر من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يبين الشكل والجدول أعلاه توزيع بيانات الخبرة المهنية لعينتنا الدراسية وقد تبين لنا أن غالبية المحاسبين الذين تم اختيارهم بلغوا بـ 37% خبرتهم المهنية من 05 الى 10 سنوات ، وأكثر من 10 سنوات في الحين تواجدت فئة أقل من 05 سنوات بـ 26%.

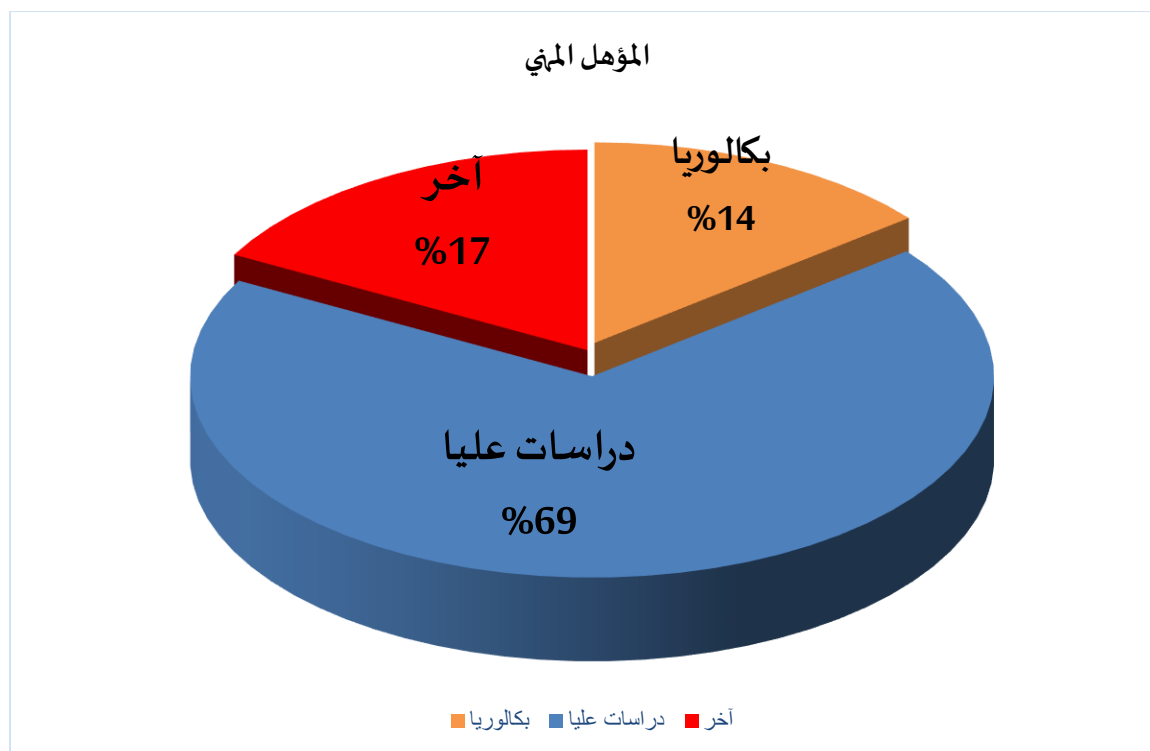
ثالثاً: توزيع بيانات المؤهل المهني

الجدول رقم (4) يبين المؤهل المهني

النسبة المئوية	التكرارات	الصنف
14.3	5	بكالوريا
68.6	24	دراسات عليا
17.1	6	آخر

المصدر من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (3) يبين المؤهل المهني



المصدر من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يبين الشكل والجدول أعلاه توزيع بيانات المؤهل المهني لعينتنا الدراسية وقد تبين لنا أن غالبية المحاسبين الذين تم اختيارهم بلغوا بـ 69% مؤهلهم المهني دراسات عليا، في حين تواجدت نسب أخرى مؤهلهم المهني آخر وقدرت نسبتهم بـ 17% ، مع ذلك تواجدت نسبة محاسبين بلغ مؤهلهم المهني البكالوريا بـ 14%.

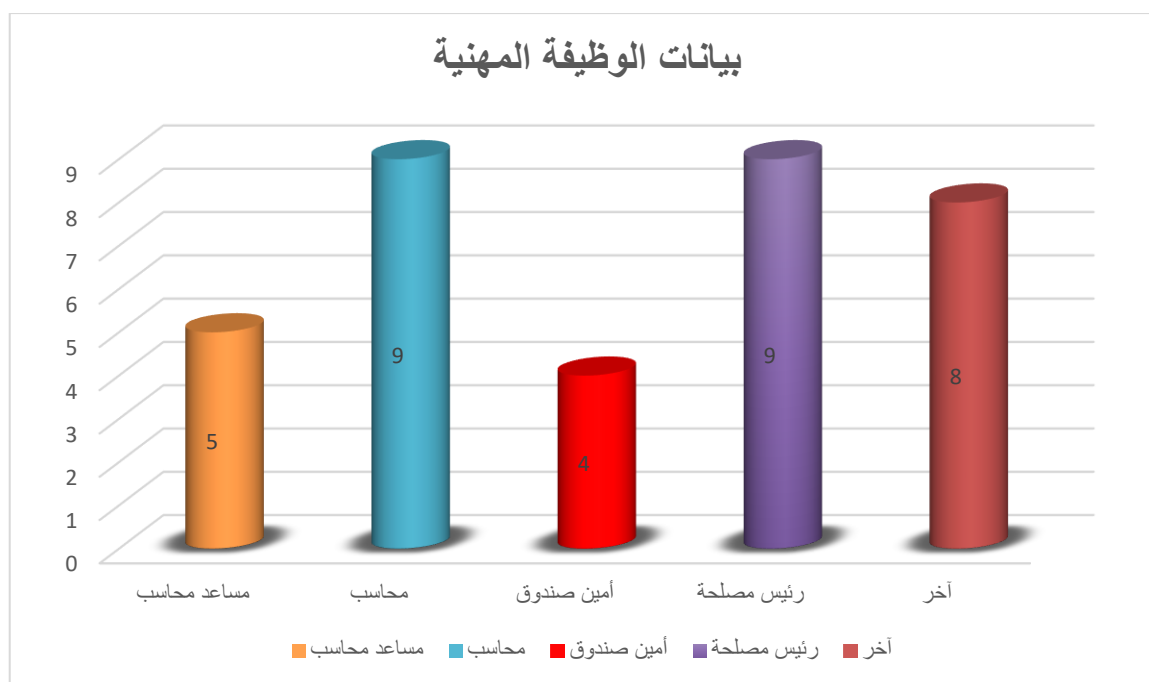
رابعاً: توزيع بيانات الوظيفة المهنية

الجدول رقم (5) يبين الوظيفة المهنية

النسبة المئوية	التكرارات	المنصف
14.3	5	مساعد محاسب
25.7	9	محاسب
11.4	4	أمين صندوق
25.7	9	رئيس مصلحة
22.9	8	آخر

المصدر من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (4) يبين الوظيفة المهنية



المصدر من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يبين الشكل والجدول أعلاه توزيع بيانات الوظيفة المهنية لعينتنا الدراسية وقد تبين لنا أن غالبية المحاسبين الذين تم اختيارهم بلغوا وظيفتهم المهنية (رئيس مصلحة، محاسب) بنسبة 25.7% من المحاسبين ، في الحين تواجدت نسب أخرى من عينتنا وظيفتهم المهنية غير ذلك وقدرت أعلاهم وظيفتهم المهنية آخر ب 23% ، تليها فئة المحاسبين الذين وظيفتهم المهنية مساعد محاسب بنسبة 14.3% في الأخير نسبة المحاسبين الذين وظيفتهم المهنية أمين صندوق بنسبة 11.4%.

الفرع الثاني: حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ:

معامل الثبات ألفا نسبة للعالم كرونباخ أحد أهم وسائل قياس الثبات الداخلي ويأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فكلما اقتربت قيمة معامل الثبات من الواحد كان الثبات مرتفعاً وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضاً.

1- قياس ثبات الاستبيان: لقد تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ Alpha Cronbach لقياس الثبات الكلي للاستبيان والاتساق الداخلي لعباراته، فكانت قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبيان لكل محور كما في الجدول الموالي:

• المحور الأول: الإفصاح عن التدفقات النقدية.

- بحيث يتكون المحور الأول من أربع فروع:

♦ الفرع الأول: الملائمة

♦ الفرع الثاني: الكفاية

♦ الفرع الثالث: قابلية المقارنة والفهم

♦ الفرع الرابع: الوقت المناسب

• المحور الثاني: علاقة قائمة التدفقات النقدية بالقوائم المالية الأخرى.

الجدول (6) يبين نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

الرقم	المحاور	معامل ألفا كرونباخ
01	• المحور الأول: الإفصاح عن التدفقات النقدية	0.799
	♦ الفرع الأول: الملائمة	0.611
	♦ الفرع الثاني: الكفاية	0.646
	♦ الفرع الثالث: قابلية المقارنة والفهم	0.684
	♦ الفرع الرابع: الوقت المناسب	0.833
02	• المحور الثاني: علاقة قائمة التدفقات النقدية بالقوائم المالية الأخرى لتلبية حاجيات المستخدمين	0.804
	مجموع العبارات	0.862

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول أعلاه قيم المعامل ألفا كرونباخ في محاور وفروع الدراسة الذي يبين صدق وثبات الاستبيان ومن خلال الجدول نلاحظ أن قيم ألفا كرونباخ مرتفعة في جميع محاور الدراسة حيث من خلال المحور الأول بلغت قيمتها 0.799 وهذا يثبت لنا أنها مرتفعة في هذا المحور أما من حيث الفروع للمحور الأول بلغت أعلى قيمة في الفرع الرابع بـ 0.833 تليها قيمة الفرع الثالث بـ 0.684 بعدها جاءت قيمة المعامل ألفا كرونباخ للفرع الثاني بـ 0.646 ، وفي الأخير بلغ الفرع الأول أدنى قيمة من معامل الثبات ألفا كرونباخ وقد قدرت بـ 0.611؛ أما من حيث المحور الثاني الذي يبين علاقة قائمة التدفقات النقدية بالقوائم المالية الأخرى لتلبية حاجيات المستخدمين بلغت 0.804.

- من هذا نستنتج أن قيمة ألفا كرونباخ مرتفعة في جميع محاور وفروع الدراسة ، وبعد حسابنا لهذه القيمة في جميع عبارات الاستبيان وجدناها مرتفعة وقريبة من الواحد الصحيح وقد بلغت بـ 0.862 وهذا يثبت لنا أنها مرتفعة.
- إذن نستنتج أنه يوجد ثبات كلي للاستبيان ويوجد اتساق داخلي في جميع العبارات

- وبالتالي يمكننا الاعتماد على جميع محاور الاستبيان كأداة في دراستنا.

2/ اتجاهات اجابات أفراد العينة

الاتجاهات هي أحد المحددات والمقاييس النفسية التي تفسر وتتحكم في بناء وتشكل السلوك التنظيمي للعمال داخل حيز المنظمات، وتعرف على أنها تعبير عن درجة الاتساق في الاستجابة لموقف أو موضوع ما.

سنقوم بتحليلنا لاتجاهات وسلوكات أفراد العينة حسب الاستبانة المقدمة من طرفنا لأفراد العينة.

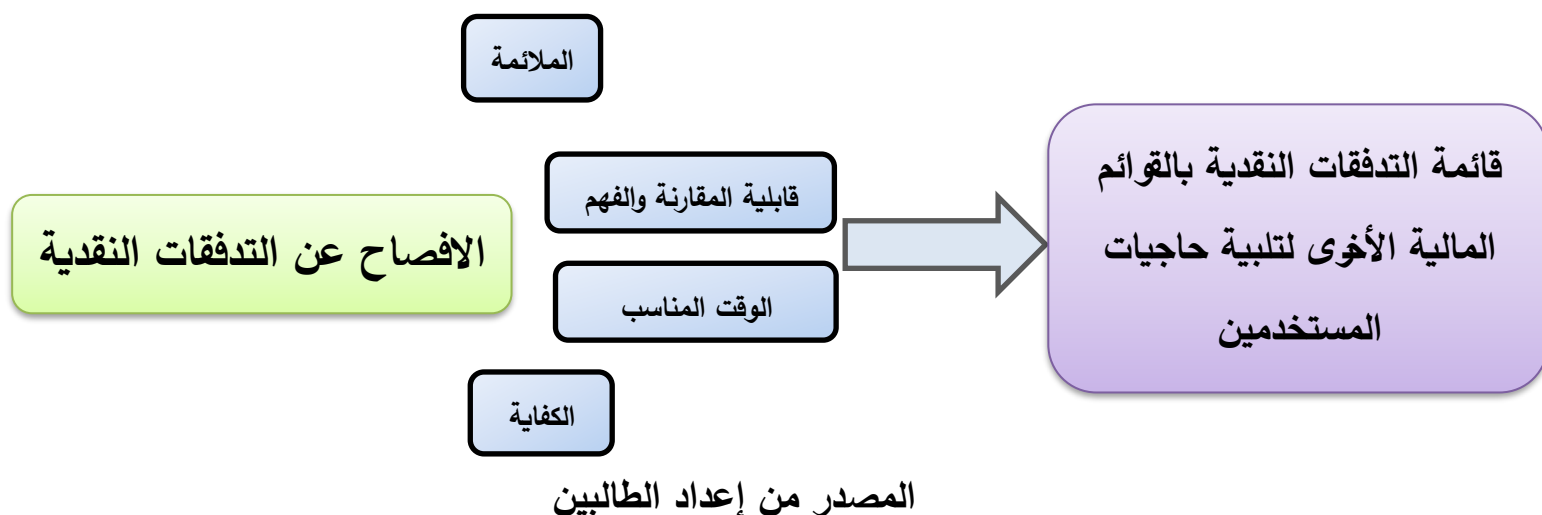
- لتحليلنا باتجاهات محاور الاستبيان سنستعين بمقياس درجات ليكارت الخماسي.

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
درجة الموافقة	1.00_1.80	2.60_1.80	3.40_2.60	4.20_3.40	5.00_4.20

المصدر: مقياس درجات ليكارت الخماسي

نموذج الدراسة:

الشكل (5) نموذج دراسة دور الافصاح المحاسبي عن التدفقات النقدية في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية



أولاً: اتجاهات اجابات المحور الأول: الافصاح عن التدفقات النقدية

1/ اتجاهات اجابات الفرع الأول: الملائمة

الجدول (6): يبين اتجاهات اجابات الفرع الأول: الملائمة

الرقم	العبارات	التكرارات					
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	متوسط الحسابي
		1	2	3	4	5	الانحراف المعياري
01	العبارة الأولى	1	1	3	25	5	0.78108
	النسب المئوية	2.9	2.9	8.6	71.4	14.3	
02	العبارة الثانية	2	2	7	19	5	0.99832
	النسب المئوية	5.7	5.7	20.0	54.3	14.3	
03	العبارة الثالثة	1	3	11	17	3	0.88688
	النسب المئوية	2.9	8.6	31.4	48.6	8.6	
04	العبارة الرابعة	1	6	12	13	3	0.96319
	النسب المئوية	2.9	17.1	34.3	37.1	8.6	

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول الذي يبين الاتجاهات اجابات المستجوبين للفرع الأول: الملائمة ، وحسب درجة الموافقة تمثلت غالبية العبارات بالموافقة المتوسطة في الحين بلغت العبارة الأولى درجة موافقة مرتفعة وهذا حسب متوسطها الحسابي الذي بلغ أعلى قيمة في الفرع الأول: الملائمة بـ 3.9143 وهذا يبين لنا وجود مستجوبين كثيرين موافقين على أن المعلومات المفصح عنها من قبل المؤسسة بقائمة التدفقات النقدية ملائمة لتلبية احتياجات مستخدمي هذه المعلومات المالية وقد بلغ عدد المستجوبين الموافقين لهذه العبارة (25 موافق + 5 موافق بشدة) في الحين بلغت هذه العبارة أدنى قيمة للانحراف المعياري بـ 0.78108 وهذا يبين لنا وجود فئة قليلة من المستجوبين غير الموافقين على هذه العبارة وقد بلغ عددهم (1 غير موافق بشدة، 1 غير موافق).

1/ اتجاهات اجابات الفرع الثاني: الكفاية

الجدول (7): يبين اتجاهات اجابات الفرع الثاني: الكفاية

الرقم	العبارات	التكرارات					
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	متوسط الحسابي
درجة موافقة	الانحراف المعياري	1	2	3	4	5	
01	العبارة الأولى		1	4	25	5	3.9714
	النسب المئوية		2.9	11.4	71.4	14.3	0.61767
02	العبارة الثانية		2	5	20	8	3.9714
	النسب المئوية		5.7	14.3	57.1	22.9	0.785370
03	العبارة الثالثة		1	5	23	6	3.9714
	النسب المئوية		2.9	14.3	65.7	17.1	0.66358
04	العبارة الرابعة			7	20	8	4.0286
	النسب المئوية			20.0	57.1	22.9	0.66358

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول أعلاه اتجاهات اجابات المستجوبين للفرع الثاني: الكفاية كذلك يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة، ومن خلال النتائج وجود درجة موافقة مرتفعة في كل عبارات الفرع الثاني وقد بلغت أعلى قيمة في العبارة الرابعة بـ 4.0286 في حين بلغت العبارات الأخرى درجة موافقة مرتفعة وذلك بمتوسط حسابي متساوي 3.9714 ومن حيث الانحرافات المعيارية فقد بلغت أدنى قيمة العبارة الأولى وذلك بـ 0.61767، أما من حيث التكرارات فقد بلغت العبارة الرابعة نسبة كبيرة من المستجوبين الموافقين عليها وذلك بـ 28 موافقة عليها ،

3/ اتجاهات اجابات الفرع الثالث: قابلية المقارنة والفهم

الجدول (8): يبين اتجاهات اجابات الفرع الثالث: قابلية المقارنة والفهم

الرقم	العبارات	التكرارات							
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة موافقة
		1	2	3	4	5			
01	العبارة الأولى		6	5	19	5	3.6571	0.93755	متوسطة
	النسب المئوية		17.1	14.3	54.3	14.3			
02	العبارة الثانية		3	5	17	10	3.9714	0.89066	مرتفعة
	النسب المئوية		8.6	14.3	48.6	28.6			
03	العبارة الثالثة	1	7	7	16	4	3.4286	1.03713	متوسطة
	النسب المئوية	2.9	20.0	20.0	45.7	11.4			
04	العبارة الرابعة		5	8	20	2	3.5429	0.816840	متوسطة
	النسب المئوية		14.3	22.9	57.1	5.7			

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول أعلاه اتجاهات اجابات المستجوبين للفرع الثالث : قابلية المقارنة والفهم ويبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة فمن خلال المتوسطات الحسابية نلاحظ أغلبية العبارات بلغت درجة موافقة متوسطة في الحين بلغت العبارة الثانية درجة موافقة مرتفعة وهذا من خلال المستجوبين من عينتنا الدراسية فقد بلغوا عددهم (17 موافقين و10 موافقين بشدة) ومن خلال قيمة المتوسط الحسابي بلغت أعلى قيمة وذلك بـ3.9714 وهذا يبين أن لهذه العبارة نسبة موافقة كبيرة في الحين بلغت قيمة الانحراف المعياري لهذه العبارة أدنى قيمة وذلك بـ0.89066 أي نستنتج أن لهذه العبارة مستجوبين موافقين على أن المعلومات المفصح عنها بقائمة التدفقات النقدية كانت نتيجة لفرض السلطة العليا على المؤسسة لإعدادها.

4/ اتجاهات اجابات الفرع الرابع: الوقت المناسب

الجدول (9): يبين اتجاهات اجابات الفرع الرابع: الوقت المناسب

الرقم	العبارات	التكرارات					
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	متوسط الحسابي
		1	2	3	4	5	الانحراف المعياري
01	العبارة الأولى	1	1	5	23	5	3.8571
	النسب المئوية	2.9	2.9	14.3	65.7	14.3	0.80961
02	العبارة الثانية	1	1	1	26	6	4.0000
	النسب المئوية	2.9	2.9	2.9	74.3	17.1	0.76696
03	العبارة الثالثة	1	1	9	16	8	3.8286
	النسب المئوية	2.9	2.9	25.7	45.7	22.9	0.92309
04	العبارة الرابعة	1	1	8	16	9	3.8857
	النسب المئوية	2.9	2.9	22.9	45.7	25.7	0.93215

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول اتجاهات اجابات المستجوبين للفرع الرابع الوقت المناسب ويبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة فمن خلال هذا الجدول نلاحظ جميع العبارات بلغت درجة موافقة مرتفعة وهذا يبين لنا ان اجابات المستجوبين متوافقة بشكل كبير مع هذا المحور ومن خلال النتائج بلغت اعلى قيمة من حيث المتوسط الحسابي في العبارة الثانية وذلك بـ 4.0000 كما بلغ انحرافها المعياري لهذه العبارة أدنى قيمة وقد قدر بـ 0.76696 في الحين تواجد عدد كبير من عينتنا وافقوا على أن الافصاح عن قائمة التدفقات المالية يوفر تقدماً كبيراً في دقة وجودة المعلومات المالية، حيث يوفر درجة من الثقة وقد قدر عددهم بـ (26 موافق و 6 موافقون بشدة)

ثانيا: اتجاهات اجابات المحور الثاني: قائمة التدفقات النقدية بالقوائم المالية الأخرى لتلبية حاجيات المستخدمين

الجدول (10): يبين اتجاهات اجابات الفرع الأول: الملائمة

الرقم	العبارات	التكرارات					الانحراف المعياري	درجة موافقة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
		1	2	3	4	5		
01	العبارة الأولى	1	1	4	24	5	0.79600	موافقة مرتفعة
	النسب المئوية	2.9	2.9	11.4	68.6	14.3		
02	العبارة الثانية	1	6	7	19	2	0.94824	موافقة متوسطة
	النسب المئوية	2.9	17.1	20.0	54.3	5.7		
03	العبارة الثالثة	1	5	9	17	3	0.95001	موافقة متوسطة
	النسب المئوية	2.9	14.3	25.7	48.6	8.6		
04	العبارة الرابعة	1	4	4	23	3	0.90563	موافقة متوسطة
	النسب المئوية	2.9	11.4	11.4	65.7	8.6		
05	العبارة الخامسة	2	2	8	17	6	1.02736	موافقة متوسطة
	النسب المئوية	5.7	5.7	22.9	48.6	17.1		
06	العبارة السادسة	1	4	4	19	7	1.00252	موافقة متوسطة
	النسب المئوية	2.9	11.4	11.4	54.3	20.0		

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول اتجاهات اجابات المستجوبين للمحور الثاني علاقة قائمة التدفقات النقدية بالقوائم المالية الأخرى لتلبية حاجيات المستخدمين ويبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة فمن خلال هذا الجدول نلاحظ جميع العبارات بلغوا درجة موافقة متوسطة ما عدا العبارة الأولى التي بلغت درجة موافقة مرتفعة وقد قدر متوسطها الحسابي بـ 3.8857 كما بلغ عدد المتسجوبين الموافقين عليها (24 موافق + 5 موافق بشدة) في الحين بلغت أدنى قيمة من الانحراف المعياري وذلك بـ 0.79600 أي نستنتج من هذا الجدول أن أغلب عينتنا موافقين على المعلومات المحاسبية المفصح عنها بقائمة التدفقات النقدية قادرة على تحسين فعالية الإفصاح المحاسبي على غرار باقي القوائم المالية الأخرى.

تحليل اختبار الفرضيات:

الفرضيات:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح عن التدفقات النقدية و تلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية ؟

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد اثر ذو دلالة بين الافصاح عن التدفقات النقدية وتلبية احتياجات تعزى للملائمة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد اثر ذو دلالة بين الافصاح عن التدفقات النقدية وتلبية احتياجات تعزى الكفاية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد اثر ذو دلالة بين الافصاح عن التدفقات النقدية وتلبية احتياجات تعزى القابلية للمقارنة والفهم.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد اثر ذو دلالة بين الافصاح عن التدفقات النقدية وتلبية احتياجات تعزى الوقت المناسب.

اختبار صحة الفرضية الأولى:

1. الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح عن التدفقات النقدية و تلبية إحتياجات

مستخدمي القوائم المالية

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح عن التدفقات النقدية و تلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية

H1: نعم يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح عن التدفقات النقدية و تلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية

لاختبار صحة هذه الفرضية سنقوم بتحليلنا للانحدار الخطي وذلك باستعمال الانحدار الخطي البسيط وهذا لمعرفة الأثر ذو الدلالة الاحصائية من خلال الاعتماد على محاور الاستبيان، وباعتبار المتغير المستقل الافصاح عن التدفقات النقدية على أساس المحور الأول والمتغير التابع تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

جدول (11) يبين اختبار الانحدار الخطي البسيط بين الافصاح عن التدفقات المالية وتلبية احتياجات

مستخدمي القوائم المالية

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط	معامل التحديد R^2	قيمة الدلالة المعنوية sig	الثابت	معاملات الانحدار الغير معنوية
تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية (X)	الافصاح عن التدفقات النقدية (Y)	0.597	0.356	0.001	0.065	0.946
معادلة الانحدار		$Y=0.065+0.946X$				

من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

يبين الجدول أعلاه اختبار anova الذي يمثل اختبار الانحدار البسيط بين المتغيرين الإفصاح عن التدفقات النقدية و تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية

وحسب النتائج المستخرجة من مخرجات برنامج spss وذلك بالاعتماد على تحليل الانحدار الخطي وباعتبار الإفصاح عن التدفقات النقدية المتغير المستقل و تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية المتغير التابع، بحيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية $\text{sig}=0.001$ أصغر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05) ومن خلال قيمة معامل التحديد بلغت قيمته 35.6% وهذا يدل على أن المتغير المستقل يفسر نسبة 35.6% من التباين في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، ومن هذا نستطيع التنبؤ بالمتغيرات التابعة من خلال الاعتماد على المتغير المستقل الإفصاح عن التدفقات النقدية. كما نلاحظ أنه يوجد ارتباط مرتفع بين المتغيرين بنسبة 59.7% من خلال معامل الارتباط الذي جاءت قيمته (0.597).

إذن من هذه النتائج نستنتج أن الفرضية الرئيسية غير محققة وبالتالي فإنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح عن التدفقات النقدية و تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية ، أي أن الفرضية H_1 محققة.

اختبار الفرضيات الفرعية:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة بين الإفصاح عن التدفقات النقدية وتلبية احتياجات تعزى للملائمة.

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة بين الإفصاح عن التدفقات النقدية وتلبية احتياجات تعزى للملائمة.

H_1 : نعم يوجد أثر ذو دلالة بين الإفصاح عن التدفقات النقدية وتلبية احتياجات تعزى للملائمة.

لاختبار الفرضية الأولى سنقوم باختبار الارتباط الخطي COREALATION بين المتغيرين الإفصاح عن التدفقات النقدية والمتغير للملاءمة.

الجدول (12) يبين اختبار الارتباط الخطي بين الإفصاح عن التدفقات النقدية والملائمة

		الإفصاح عن التدفقات النقدية	الملائمة
الإفصاح عن التدفقات النقدية	معامل ارتباط بيرسون	1	**0.780
	Sig مستوى الدلالة		<0.001
	العينة	35	35
الملائمة	معامل ارتباط بيرسون	**0.780	1
	Sig مستوى الدلالة	<0.001	
	العينة	35	35
** تشير الى وجود دلالة عند مستوى الدلالة 0.001			

من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

يبين الجدول اختبار الارتباط الخطي بين المتغيرين الإفصاح عن التدفقات النقدية والملائمة ومن خلاله تبين أن هناك دلالة عند مستوى الدلالة 0.001 بين المتغيرين من خلال معامل بيرسون الذي بلغت قيمته 0.780** ، ومن هذا نستنتج بما أن هناك دلالة بين المتغيرين فإن الفرضية H1 محققة وبالتالي يوجد اثر ذو دلالة بين الإفصاح عن التدفقات النقدية وتلبية احتياجات تعزى للملائمة.

- دراسة أثر الإفصاح عن التدفقات المالية مع فرع الملائمة

سنقوم بتحليل الانحدار الخطي لمعرفة أثر الإفصاح عن التدفقات المالية مع فرع الملائمة

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط	معامل التحديد R^2	قيمة الدلالة المعنوية sig	الثابت	معاملات الانحدار الغير معنوية
الملائمة (X)	الإفصاح عن التدفقات النقدية (Y)	0.780	0.608	0.001	1.857	0.535

$$Y=1.857+0.535X$$

معادلة الانحدار

من خلال تحليل الانحدار الخطي يتضح أنه توجد دلالة عند مستوى دلالة 0.001 بين المتغيرين الملائمة والافصاح عن التدفقات المالية وذلك من خلال قيمة معامل التحديد بلغت قيمته 60.8% وهذا يدل أن المتغير المستقل يفسر نسبة 78% من التباين ، ومن هذا نستطيع التنبؤ بالمتغير التابع الملائمة من خلال الاعتماد على المتغير المستقل الافصاح عن التدفقات النقدية. كما نلاحظ أنه يوجد ارتباط مرتفع بين المتغيرين بنسبة 78% من خلال معامل الارتباط الذي جاءت قيمته (0.708).

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد اثر ذو دلالة بين الافصاح عن التدفقات النقدية وتلبية احتياجات تعزى الكفاية.

H0: لا يوجد اثر ذو دلالة بين الافصاح عن التدفقات النقدية وتلبية احتياجات تعزى الكفاية.

H1: نعم يوجد اثر ذو دلالة بين الافصاح عن التدفقات النقدية وتلبية احتياجات تعزى الكفاية.

لاختبار الفرضية الأولى سنقوم باختبار الارتباط الخطي COREALATION بين المتغيرين الافصاح عن التدفقات النقدية والمتغير الكفاية.

الجدول (13) يبين اختبار الارتباط الخطي بين الافصاح عن التدفقات النقدية والكفاية

		الافصاح عن التدفقات النقدية	الكفاية
الافصاح عن التدفقات النقدية	معامل ارتباط بيرسون	1	**0.635
	Sig مستوى الدلالة		<0.001
	العينة	35	35
الكفاية	معامل ارتباط بيرسون	**0.635	1
	Sig مستوى الدلالة	<0.001	
	العينة	35	35
** تشير الى وجود دلالة عند مستوى الدلالة 0.001			

من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

يبين الجدول اختبار الارتباط الخطي بين المتغيرين الإفصاح عن التدفقات النقدية والكفاية ومن خلاله تبين أن هناك دلالة عند مستوى الدلالة 0.001 بين المتغيرين من خلال معامل بيرسون الذي بلغت قيمته 0.635**، ومن هذا نستنتج بما أن هناك دلالة بين المتغيرين فإن الفرضية H1 محققة وبالتالي يوجد اثر ذو دلالة بين الإفصاح عن التدفقات النقدية وتلبية احتياجات تعزى الكفاية.

- دراسة أثر الإفصاح عن التدفقات المالية مع فرع الكفاية

سنقوم بتحليل الانحدار الخطي لمعرفة أثر الإفصاح عن التدفقات المالية مع فرع الكفاية

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط	معامل التحديد R^2	قيمة الدلالة المعنوية sig	الثابت	معاملات الانحدار الغير معنوية
الكفاية (X)	الإفصاح عن التدفقات النقدية (Y)	0.635	0.403	0.001	1.530	0.565
معادلة الانحدار		$Y=1.530+0.565X$				

من خلال تحليل الانحدار الخطي يتضح أنه توجد دلالة عند مستوى دلالة 0.001 بين المتغيرين الكفاية والإفصاح عن التدفقات المالية وذلك من خلال قيمة معامل التحديد الذي بلغت قيمته 40.3% وهذا يدل أن المتغير المستقل يفسر نسبة 63.5% من التباين ، ومن هذا نستطيع التنبؤ بالمتغير التابع الكفاية من خلال الاعتماد على المتغير المستقل الإفصاح عن التدفقات النقدية.

كما نلاحظ أنه يوجد ارتباط مرتفع بين المتغيرين بنسبة 63.5% من خلال معامل الارتباط الذي جاءت قيمته (0.635).

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد اثر ذو دلالة بين الافصاح عن التدفقات النقدية وتلبية احتياجات تعزى القابلية للمقارنة والفهم.

H0: لا يوجد اثر ذو دلالة بين الافصاح عن التدفقات النقدية وتلبية احتياجات تعزى القابلية للمقارنة والفهم.
H1: نعم يوجد اثر ذو دلالة بين الافصاح عن التدفقات النقدية وتلبية احتياجات تعزى القابلية للمقارنة والفهم.

الجدول (14) يبين اختبار الارتباط الخطي بين الافصاح عن التدفقات النقدية و القابلية للمقارنة والفهم

		الافصاح عن التدفقات النقدية	القابلية للمقارنة والفهم
الافصاح عن التدفقات النقدية	معامل ارتباط بيرسون	1	**0.506
	Sig مستوى الدلالة		<0.002
	العينة	35	35
القابلية للمقارنة والفهم	معامل ارتباط بيرسون	**0.506	1
	Sig مستوى الدلالة	<0.002	
	العينة	35	35
** تشير الى وجود دلالة عند مستوى الدلالة 0.001			

من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

يبين الجدول اختبار الارتباط الخطي بين المتغيرين الافصاح عن التدفقات النقدية والقابلية للمقارنة والفهم ومن خلاله تبين أن هناك دلالة عند مستوى الدلالة 0.002 بين المتغيرين من خلال معامل بيرسون الذي بلغت قيمته 0.506**، ومن هذا نستنتج بما أن هناك دلالة بين المتغيرين فإن الفرضية H1 محققة وبالتالي يوجد اثر ذو دلالة بين الافصاح عن التدفقات النقدية وتلبية احتياجات تعزى القابلية للمقارنة والفهم.

- دراسة أثر الافصاح عن التدفقات المالية مع فرع القابلية للمقارنة والفهم

سنقوم بتحليل الانحدار الخطي لمعرفة أثر الافصاح عن التدفقات المالية مع فرع القابلية للمقارنة والفهم

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط	معامل التحديد R^2	قيمة الدلالة المعنوية sig	الثابت	معاملات الانحدار الغير معنوية
القابلية للمقارنة والفهم (X)	الافصاح عن التدفقات النقدية (Y)	0.506	0.256	0.002	2.599	0.324
معادلة الانحدار		$Y=1.530+0.565X$				

من خلال تحليل الانحدار الخطي يتضح أنه توجد دلالة عند مستوى دلالة 0.002 بين المتغيرين القابلية للمقارنة والفهم والافصاح عن التدفقات المالية وذلك من خلال قيمة معامل التحديد الذي بلغت قيمته 25.6% وهذا يدل أن المتغير المستقل يفسر نسبة 50.6% من التباين ، ومن هذا نستطيع التنبؤ بالمتغير التابع القابلية للمقارنة والفهم من خلال الاعتماد على المتغير المستقل الافصاح عن التدفقات النقدية.

كما نلاحظ أنه يوجد ارتباط متوسط بين المتغيرين بنسبة 50.6% من خلال معامل الارتباط الذي جاءت قيمته (0.506).

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد اثر ذو دلالة بين الافصاح عن التدفقات النقدية وتلبية احتياجات تعزى الوقت المناسب.

H0: لا يوجد اثر ذو دلالة بين الافصاح عن التدفقات النقدية وتلبية احتياجات تعزى الوقت المناسب.

H1: نعم يوجد اثر ذو دلالة بين الافصاح عن التدفقات النقدية وتلبية احتياجات تعزى الوقت المناسب.

الجدول (15) يبين اختبار الارتباط الخطي بين الافصاح عن التدفقات النقدية و الوقت المناسب

		الافصاح عن التدفقات النقدية	الوقت المناسب
الافصاح عن التدفقات النقدية	معامل ارتباط بيرسون	1	**0.822
	Sig مستوى الدلالة		<0.001
	العينة	35	35
الوقت المناسب	معامل ارتباط بيرسون	**0.822	1
	Sig مستوى الدلالة	<0.001	
	العينة	35	35
** تشير الى وجود دلالة عند مستوى الدلالة 0.001			

من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

يبين الجدول اختبار الارتباط الخطي بين المتغيرين الافصاح عن التدفقات النقدية والوقت المناسب ومن خلاله تبين أن هناك دلالة عند مستوى الدلالة 0.001 بين المتغيرين من خلال معامل بيرسون الذي بلغت قيمته 0.822**، ومن هذا نستنتج بما أن هناك دلالة بين المتغيرين فإن الفرضية H1 محققة وبالتالي يوجد اثر ذو دلالة بين الافصاح عن التدفقات النقدية وتلبية احتياجات تعزى الوقت المناسب.

- دراسة أثر الافصاح عن التدفقات المالية مع فرع الوقت المناسب

سنقوم بتحليل الانحدار الخطي لمعرفة أثر الافصاح عن التدفقات المالية مع فرع الوقت المناسب

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط	معامل التحديد R^2	قيمة الدلالة المعنوية sig	الثابت	معاملات الانحدار الغير معنوية
الوقت المناسب (X)	الافصاح عن التدفقات النقدية (Y)	0.822	0.676	0.001	1.848	0.497
معادلة الانحدار			$Y=1.848+0.497X$			

من خلال تحليل الانحدار الخطي يتضح أنه توجد دلالة عند مستوى دلالة 0.001 بين المتغيرين الوقت المناسب والافصاح عن التدفقات المالية وذلك من خلال قيمة معامل التحديد الذي بلغت قيمته 67.6% وهذا يدل أن المتغير المستقل يفسر نسبة 82.2% من التباين ، ومن هذا نستطيع التنبؤ بالمتغير التابع الوقت المناسب من خلال الاعتماد على المتغير المستقل الافصاح عن التدفقات النقدية. كما نلاحظ أنه يوجد ارتباط مرتفع بين المتغيرين بنسبة 82.2% من خلال معامل الارتباط الذي جاءت قيمته (0.822).

الخاتمة

من أجل معرفة ما مدى تلبية قائمة التدفقات النقدية لإحتياجات مستخدمي القوائم المالية قمنا بتحليل مخرجات إستبيان ، ليتبين لنا أن هذه الأخيرة لها دور هام يكمن في توفير ما يحتاجه المستخدمون كما أصبحت كمصدر إضافي للمعلومات بجانب القوائم المالية الأخرى.

تتميز قائمة التدفقات النقدية بأهمية بالغة للمؤسسات حيث أن تحليلها يعطي للمؤسسة نظرة دقيقة و شاملة حول الوضعية المالية للمؤسسة كما يسعى المستخدمون لمعرفة لتلبية احتياجاته و ترشيد قراراته إتجاه المؤسسة .

النتائج المرتبطة باختبار الفرضية الرئيسية : من خلال اختبار الفرضية الرئيسية فقد تم اختبار وجود أثر بين الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية حيث كانت هذه الفرضية كما يلي: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من وجهة نظر المؤسسة عند مستوى ($\alpha < 0.05$)"، وقد كان مستوى الدلالة 0.001 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد ، وعليه فقد تم نفي هذه الفرضية ، وهو ما يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من وجهة نظر المؤسسة، وقد بلغت قيمة الارتباط 59.7 % ، أما قيمة التأثير فقد بلغت 35.6% بحيث أن الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية يؤثر بنسبة 35.6% في تلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية ، وهو ما يدل على أهمية الإفصاح، وضرورة الإلتزام به خلال مختلف أعمال وإجراءات عملية الإفصاح المالي والمحاسبي .

النتائج المرتبطة باختبار الفرضيات الفرعية: وفيما يتعلق بالفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية والتي تناولت تأثير كل بعد من أبعاد الدراسة (الملائمة، الكفاية، القابلية للمقارنة والفهم ، الوقت المناسب) على تلبية إحتياجات مستخدمي قوائم المالية وقد كانت النتائج كما يلي :

✓ **الفرضية الفرعية الأولى:** من خلال اختبار الفرضية الفرعية الأولى فقد تم اختبار وجود أثر بين الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية تعزى للملائمة حيث كانت هذه الفرضية كما يلي: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية تعزى للملائمة من وجهة نظر المؤسسة عند مستوى ($\alpha < 0.05$)"، وقد كان مستوى الدلالة 0.001 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد ، وعليه فقد تم

نفي هذه الفرضية ، وهو ما يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية تعزى الملائمة من وجهة نظر المؤسسة، وقد بلغت قيمة الارتباط 78 % ، أما قيمة التأثير فقد بلغت 60.8% وهو ما يدل على أهمية وجود خاصية الملائمة للمعلومة المفصح عنها لتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية

✓ **الفرضية الفرعية الثانية :** من خلال اختبار الفرضية الفرعية الثانية فقد تم اختبار وجود أثر بين الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية تعزى للكفاية حيث كانت هذه الفرضية كما يلي: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية تعزى الكفاية من وجهة نظر المؤسسة عند مستوى $(\alpha < 0.05)$ " ، وقد كان مستوى الدلالة 0.001 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد ، وعليه فقد تم نفي هذه الفرضية ، وهو ما يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية تعزى الكفاية من وجهة نظر المؤسسة ، وقد بلغت قيمة الارتباط 63.5 % ، أما قيمة التأثير فقد بلغت 40.3% وهو ما يدل على أهمية وجود خاصية الكفاية للمعلومة المفصح عنها لتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية

✓ **الفرضية الفرعية الثانية :** من خلال اختبار الفرضية الفرعية الثالثة فقد تم اختبار وجود أثر بين الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية تعزى القابلية للمقارنة والفهم حيث كانت هذه الفرضية كما يلي: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية تعزى القابلية للمقارنة والفهم من وجهة نظر المؤسسة عند مستوى $(\alpha < 0.05)$ " ، وقد كان مستوى الدلالة 0.002 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد ، وعليه فقد تم نفي هذه الفرضية ، وهو ما يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية تعزى القابلية للمقارنة والفهم من وجهة نظر المؤسسة ، وقد بلغت قيمة الارتباط 50.6 % ، أما قيمة التأثير فقد بلغت 25.6% وهو ما يدل على أهمية وجود خاصية قابلية للمقارنة والفهم للمعلومة المفصح عنها لتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية

✓ **الفرضية الفرعية الثانية :** من خلال اختبار الفرضية الفرعية الرابعة فقد تم اختبار وجود أثر بين الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية تعزى الوقت المناسب ، حيث كانت هذه الفرضية كما يلي: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية تعزى الوقت المناسب من وجهة نظر المؤسسة عند مستوى $(\alpha < 0.05)$ " ، وقد كان مستوى الدلالة 0.001 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد ، وعليه فقد تم نفي هذه الفرضية ، وهو ما يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية تعزى الوقت المناسب من وجهة نظر المؤسسة ، وقد بلغت قيمة الارتباط 82.2 % ، أما قيمة التأثير فقد بلغت 67.6% وهو ما يدل على أهمية وجود خاصية الوقت المناسب للمعلومة المفصح عنها لتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية.

النتائج:

- عدم الإدراك الكافي لفائدة قائمة التدفقات النقدية
- قائمة التدفقات النقدية قائمة إلزامية فقط
- عدم المطالبة بهذه القائمة أدى إلى التهاون في إعدادها
- لتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية يجب أن يكون الإفصاح عن هته القائمة ملائما و كافيا و قابل للمقارنة و الفهم بالوقت المناسب.

التوصيات:

- إيلاء اهتمام كاف لقائمة التدفقات النقدية.
- تفعيل المعايير المحاسبة الدولية التي تلزم الوحدات الاقتصادية بإعداد قائمة التدفقات النقدية.
- معالجة أوجه القصور بقائمة التدفقات النقدية حتى تستمر في أداء دورها بصورة جيدة.
- الالتزام بمتطلبات الإفصاح.
- يجب توفير الحد الأدنى من المعلومات لمستخدمي القوائم المالية حتى تساعد في ترشيد قراراتهم.
- لابد من إدخال أنظمة آلية متطورة ضمن المؤسسات لمواكبة التطورات و تكثيف البرامج التعليمية.
- فرض عقوبات صارمة على الوحدات التي لم تلتزم بإعداد قائمة التدفقات النقدية.

قائمة المصادر والمراجع

1. أحمد عبد الله درويش ، محاسبة البنوك ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان 2010.
2. عبد المالك زين. (2014-2015) القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، . بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة أحمد بوقرة.
3. يحيى محمد أبو طالب ، معايير التقارير الدولية ونظرة المحاسبة وفقا لأحداث التعديلات التي تمت على المعايير المحاسبة الدولية ،شكة ناس للطباعة ،مصر ، 2006.
4. أحمد الحي مرعي ، التطور المحاسبي و المشاكل المحاسبية المعاصرة ، دار النهضة العربية للطباعة ، بيروت.
5. عبد المالك عمر زيد ، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي ، الإطار التاريخي للمحاسبة . ط1 . عمان 2002.
6. كمال الدين مصطفى الدهراوي ، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2011 ، ص55
7. أ.د. ثناء علي قباني، مبادئ المحاسبة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009م.
8. اسكندر مصيص ، التقارير المالية والقرار الإستثماري ، عمان: مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد (52) 1994م.
9. إلياس بن سامي، و يوسف قريشي. (2006) التسيير المالي (دروس وتطبيقات). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
10. أمال نوري محمد. (2013) مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة .
11. أمين احمد السيد لطفي، مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين: منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري، مجلة البحوث التجارية، مصر، حزيران ،1992.
12. أمين لطفي. (2005). التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء و الإستثمار في البورصة. مصر: الدار الجامعية.

13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - قرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 - يحدد قواعد التقييم والمحاسبة و محتوى الكشف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها - الجريدة الرسمية - العدد 19 - المؤرخ في 25 مارس 2009 .
14. جودي محمد رمزي اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات ، الملتقى الوطني حول : حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر ،يومي 2012/06/07.
15. حجاوي، طلال محمود علي؛ آل فتح الله؛ م محمد. الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية (ط1). عمان. دار الأيام للنشر والتوزيع .
16. خالد الخطيب ، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية ، مجلة جامعة دمشق ، 2002 ، المجلد الثامن ، العدد الثاني .
17. خليل محمد أحمد، أثر الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية في الأردن على قرارات المستثمر في بورصة عمان رسالة ماجستير في المحاسبة 2002م .
18. د .محمود السيد الناغي، دراسات في نظرية المحاسبة- مدخل معاصر، (المنصورة: المكتبة العصرية، 2011م).
19. د. عبد الوهاب نصر علي، القياس والإفصاح المحاسبي - وفقاً لمعايير المحاسبة العربية والدولية /ج1، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007م).
20. دعاء كريم، و كاظم الحساوي . (2018)، المحتوى المعلوماتي لقائمه التدفقات النقدية ودوره في تقديم الأداء المالي. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، . كربلاء، علوم المحاسبة كلية الإدارة والاقتصاد، العراق: جامعة كربلاء .
21. الرجبي محمد (2020). تحليل القوائم المالية .مصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات.
22. رضوان حلوة حنان ، تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة) ، ط4 ، دار العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
23. رضوان حلوة حنان ، نموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير ، ط2 ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2006 .

24. رضوان محمود عبد الفتاح. (2012)، دراسة الجدوى المالية للمنشأة الصغيرة والمتوسطة. المجموعة العربية للتدريب والنشر.
25. زهرة جريوي، أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقديم المعلومة الملائمة للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة الماجستير ' في التدقيق المحاسبي، جامعة محمد خيضر ' بسكرة
26. سليمان سالم، و محمد سالم. (2019) استخدام قائمة التدفقات النقدية المباشرة للتنبؤ بأرباح الشركات المساهمة في ضوء تطبيق المعايير المحاسبية والدولية. مجلة البحوث المالية والتجارية.
27. سناء مسودة، مدى اعتماد الشركات المالية على القوائم المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، عمادة الدراسات العليا- الجامعة الأردنية، 1992م.
28. الشيرازي ، عباس مهدي .(1990) .نظرية المحاسبة . الكويت. الطبعة الأولى .
29. صالح مرازقة ، و فتيحة بوهرين . (2016) (المعيار المحاسبي الدولي السابع قائمة التدفقات النقدية. مجلة الاقتصاد والمجتمع(06).
30. صلاح الدين شريط، و أمينة حفاصة . (2018) دور قائمة التدفقات النقدية في دعم عملية اتخاذ القرار في ظل المعيار المحاسبي الدولي السابع. IAS7 مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة(05).
31. طارق عبد العال حماد. (2006) تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان (نظرة حالية ومستقبلية). الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية
32. عامر محمد علي الرطام ، متطلبات الإفصاح عن ربحية السهم وتأثيرها على المستثمرين ،مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة - جامعة عين الشمس ، العدد الثاني ، 2009 م .
33. عبد المجيد بادي، و ناصر عرواني. (2016) ،المحتوى المالي لجدول تدفقات الخزينة. مجلة دراسات العدد الاقتصادي 07.
34. فريد بوميمز . (2015) ،دور قائمه التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة؛دراسة حاله مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين . LEالمذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،الجزائر: جامعة محمد خيضر .
35. القاضي، حسين ؛ الريشاني، سمير معزي . موسوعة المعايير المحاسبية الدولية . معايير إعداد التقارير الآلية -عرض البيانات الآلية (ط5). عمان . دار الثقافة والنشر والتوزيع .

36. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي-العدد السادس-المجلد الأول) .
 37. محمد عباس بدوي، عثمان الأميرة إبراهيم، و آخرون. (2009) المحاسبة الإدارية ودراسات الجدوى الاقتصادية. دار الهناء للتجليد الفني، الاسكندرية، مصر.
 38. محمد يوسف الهباش. (2006) استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، . غزة، المحاسبة والتمويل كلية التجارة، فلسطين: الجامعة الإسلامية .
 39. محمود إبراهيم تركي، تحليلاتقاريرالمالية، (الرياض: جامعة الملك سعود/ ط2، 1990م).
 40. محمود سعيد جلول ، دور الافصاح عن التنبؤات المالية في ترشيد قرارات الاستثمار ،مذكرة ماجستير، جامعة غزة ،فلسطين2009م .
 41. منصور المعايدة، المحاسبة الإدارية- التخطيط واتخاذ الق اررات، (عمان: مؤسسة رم للتكنولوجيا والكمبيوتر، 1993م)، ص 13
 42. مؤيد راضي خنفر، و غسان الفلاح المطارية. (2006)،تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي. دار الميسرة للنشر والتوزيع .
 43. نعيم دهمش، القوائم المالية ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً- قائمة التغير في المركز المالي من الناحية العملية والعلمية، (عمان: معهد الدراسات المصرفية الأردني، 1995م).
 44. هدى غريبي. (2018-2019)،تقييم الإفصاح المحاسبي عن التدفقات النقدية وأثره على القرار الاستثماري. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، . ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.
- مراجع باللاتينية:

D. E. Young Effective Presentation of Reports "Information for Understanding William Falcomed reporting. Financial to management"، N. Y. A. M. A. ،1985 ،p14.

-Harry I .Wolk et al .Accounting theory conceptual issues in political and economic environment ,Thomson,south Western,sixth edition, 2004 ,P .24

الملحق 01: مخرجات برنامج spss

مخرجات البيانات الشخصية :

